



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



الموضوع

دور المراجعة المحاسبية في إضفاء المصادقية على القوائم
المالية

دراسة حالة مؤسسة - EMBAG - برج بوعريريج

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

شناي عبد الكريم

إعداد الطالب (ة):

أوصالح محمد

رقم التسجيل:	2015/2014
تاريخ الإيداع	

الموسم الجامعي: 2014-2015

قسم العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

قال تعالى "وقل ربني زدني علما".

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمته علينا ظاهرة وباطنة ونشكره على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل المتواضع.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال : "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، نشكر الأستاذ المشرف "شباي عبد الكريم" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان عوناً وسنداً في كل وقت. إلى جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيراً. إلى من ساعدنا من زملاء وعمال مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة في هذا العمل المتواضع وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إلى كل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شكرا

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه ومن ولاه، الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا.

فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها في أحلى طبق:
إلى التي حملتني وهنا على وهن، وقاست وتألّمت الألمى، إلى من رعتني بعطفها
وحنانها، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي

أمي الحبيبة

إلى الذي عمل وكد وجد فقاسى ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي
لا يبخل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالاً أعتز بها في حياتي

والدي العزيز

إلى من كانوا الشموع التي تضيء حياتي إلى إخوتي " نور الهدى، عبد الغفور، دنيا"
وكافة أفراد العائلة

إلى التي أمضيت معها طيلت عمري وكانت عوناً لي في السراء والضراء: نبيلة
إلى أصدقاء الدرب: رشدي، صدام، احسين، عادل، ياسين، خالد، عبد النور، وهاب،
محمود، عبد الرؤوف، نبيل، فريد

إلى زميلاتي: سليمة، سارة، رحمة، هاجر، سليمة، سعاد، فريال...

محمد

ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث استخلاص دور المراجعة المحاسبية في إضفاء مصداقية القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع اعتمدنا على تحليل تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رايه فيها
تم استخدام أداتي الوثائق والمقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات مراجع الحسابات، بالاعتماد على دراسة حالة.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة المحاسبية، القوائم المالية، تقرير مراجع الحسابات

Résume:

Nous nous sommes efforcés au cours de ce rôle de la vérification recherche tirer
comptables des listes donner crédibilité financière, de traiter cette question nous
avons adopté à l'analyse du rapport du Commissaire aux comptes, qui contient des
avis d'outils différences documents personnels en vue de parvenir à mieux
comprendre l'institution problématique dans quelle mesure les indications de
respecter un commissaire aux comptes, en s'appuyant sur une étude de cas

Les mots clé:

Audite comptable, états financier, rapport de l'auditeur comptable

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
II	فهرس الأشكال
III	قائمة المختصرات
أ - ب - ج	مقدمة
41-1	الفصل الأول: الإطار النظري للمرجعة المحاسبية
	تمهيد
5	المبحث الأول: ماهية مراجعة الحسابات
5	المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات
8	المطلب الثاني: أنواع مراجعة الحسابات
11	المطلب الثالث: أهمية واهداف مراجعة الحسابات
16	المبحث الثاني: معايير المراجعة الدولية
16	المطلب الأول: المعايير الشخصية (العامة)
23	المطلب الثاني: معايير العمل الميداني
29	المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير
31	المبحث الثالث: خطوات عملية مراجعة الحسابات
31	المطلب الأول: قبول المهمة والحصول على معرفة عامة حول المؤسسة.
34	المطلب الثاني: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
38	المطلب الثالث: فحص حسابات القوائم المالية وإعداد التقرير.
40	المطلب الرابع: تقارير المراجعة المحاسبية
44	خلاصة الفصل
66-45	الفصل الثاني: القوائم المالية
45	تمهيد
46	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

46	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية
47	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومستخدميها
50	المطلب الثالث : اهداف القوائم المالية
53	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
53	المطلب الأول: الميزانية
54	المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة
56	المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة
57	المطلب الرابع : جدول سيولة الخزينة وملحق الكشوف المالية
61	المبحث الثالث: جودة القوائم المالية
61	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
61	المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومة المحاسبية
65	المطلب الثالث: معايير جودة القوائم المالية
67	خلاصة الفصل
104-68	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
68	تمهيد
69	المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة-EMBAG-
69	المطلب الأول : نشأة وتعريف المؤسسة
73	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة
80	المطلب الثالث: إمكانيات وأهداف المؤسسة
83	المبحث الثاني: قبول المهمة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
83	المطلب الأول: قبول المهمة
83	المطلب الثاني: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية
85	المبحث الثالث: فحص الحسابات وإعداد التقرير
85	المطلب الأول: فحص الحسابات
98	المطلب الثاني: إعداد التقرير
104	خلاصة الفصل
105	الخاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	عملية التخطيط للمراجعة	صفحة 25
الشكل 2	الخطوات الفرعية لعملية المراجعة	صفحة 32
الشكل 3	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	صفحة 37
الشكل 4	إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية	صفحة 38
الشكل 5	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	صفحة 62
الشكل 6	معايير جودة المعلومات المحاسبية	صفحة 66
الشكل 7	الهيكل التنظيمي لشركة التوضيب وفنون الطباعة	صفحة 74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول 1	التاريخي لمراجعة الحسابات لتطور الحسابات	صفحة 06
الجدول 2	مستخدمو القوائم المالية	صفحة 49
الجدول 3	توزيع مستخدمى شركة التوضيب وفنون الطباعة	صفحة 70
الجدول 4	منتجات المؤسسة لأربع سنوات الأخيرة	صفحة 71
الجدول 5	مبيعات المؤسسة لأربع سنوات الأخيرة	صفحة 71
الجدول 6	العمال في المديرية العامة	صفحة 74
الجدول 7	العمال في مديرية التجارة	صفحة 75
الجدول 8	العمال في مديرية الإنتاج	صفحة 76
الجدول 9	العمال في مديرية التموين	صفحة 76
الجدول 10	العمال في المديرية	صفحة 77
الجدول 11	العمال في المديرية المالية	صفحة 78
الجدول 12	عدد العمال في الشركة	صفحة 79
الجدول 13	الامكانيات المادية للشركة	صفحة 80
الجدول 14	الامكانيات البشرية للشركة	صفحة 81
الجدول 15	الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها	صفحة 84
الجدول 16	القيم الصافية للتثبيات المعنوية	صفحة 85
الجدول 17	القيم الصافية للتثبيات المادية	صفحة 86
الجدول 18	المبالغ الإجمالية للتثبيات قيد الإنجاز	صفحة 87
الجدول 19	القيم المحاسبية الصافية للتثبيات المادية	صفحة 88
الجدول 20	القيم المحاسبية الصافية للمخزونات	صفحة 89
الجدول 21	القيم المحاسبية الصافية للزبائن والحسابات الملحقة	صفحة 91
الجدول 22	حساب رؤوس الأموال الخاصة	صفحة 94
الجدول 23	قيم الخصوم الغير الجارية	صفحة 95
الجدول 24	قيم الخصوم الجارية	صفحة 96
الجدول 25	حساب النواتج للشركة	صفحة 97

الجدول 26	حساب الأعباء للشركة	صفحة 98
الجدول 27	نتائج خمسة سنوات الأخيرة	صفحة 100
الجدول 28	المبالغ الإجمالية لـ 5 أشخاص احسن أجرا	صفحة 101
الجدول 29	المبالغ الخاصة بمكافآت الحضور لمجلس الإدارة	صفحة 101
الجدول 30	تكاليف المهمات الى الخارج	صفحة 102
الجدول 31	الأصل الصافي لسنة 2013	صفحة 103

المقدمة

مقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، يسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه الأخيرة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت المراجعة المحاسبية لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

إن المتتبع لمهنة التدقيق (المراجعة) أو كما يعرف بالمراجعة المحاسبية يتبين له أهمية هذه المهنة في الرقابة على المؤسسات، وتظهر هذه الأهمية من خلال المهام الموكلة لمراجع الحسابات والدور الذي يلعبه في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي فيه رايه الفني المحايد حول مدى صحة وانتظامية الحسابات السنوية ومدى صدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ونتائج نشاطها.

ونظرا لهذه الأهمية، فقد وضعت تشريعات في مختلف دول العالم العديد من القيود على المهام التي يمكن أن يقوم بها مراجع الحسابات أثناء تأدية وظيفته الرقابية على الأعمال التي تقوم بها الإدارة بصفته وكيلًا وليس في خدمة الإدارة.

كما وضحت التشريعات المختلفة المهام التي على مراجع الحسابات القيام بها في الشركة التي يقوم بمراجعتها دون التدخل في التسيير.

إشكالية البحث:

إن المراجعة المحاسبية لها أهمية كبيرة في تحقيق وإعطاء مصداقية على القوائم المالية التي تصدرها الشركات والهيئات التي يجبرها القانون على تعيين مراجع الحسابات ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور المراجعة المحاسبية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية؟

ومن خلال هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ماهي المراجعة المحاسبية وما دورها في الشركات؟

✓ ما المقصود بالقوائم المالية وماهي أهميتها بالنسبة للشركات؟

✓ ما هو واقع استخدام الكشوف المالية في المؤسسة؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول بناء الفرضيات التالية:

✓ إرعاةتماد المراجعة المحاسبية بجميع مقوماتها من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في جودة القوائم المالية

✓ إن للقوائم المالية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات وذلك في تحديد وضعية المؤسسة.

مقدمة عامة

✓ يتوقف إسهام المراجعة المحاسبية في تفعيل جودة القوائم المالية على مدى قناعة المستويات الإدارية المختلفة بأهمية مراجعة الخارجية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة للمؤسسة إلى محيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمراجعة على كيان المؤسسة و ضمان لها الاستمرار والنمو في ظل بيئة متغيرة.

كما أن إدارة المؤسسة تقوم بإصدار القوائم المالية بصفة مستمرة عبر جميع مستوياتها الإدارية لما يواجهها من فرص وتحديات مختلفة، فهي تعمل على تدقيق وتفعيل هذه القوائم المالية، وكان من المهم الاستعانة بمراجعة لبلوغ ذلك.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من حاجة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى التطبيق المشروع والفعال لوظيفة مراجعة لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة، من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، والتكيف مع ما يحصل من تطورات.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تصنيف أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ_ الأسباب الذاتية:

لوجود مشكل في فهم هذا الموضوع (المراجعة) يجب كشفه والإحاطة به
لحتمية تطبيق المراجعة على المؤسسة نظرا للتطورات السريعة في عالم الاقتصاد والتكنولوجيا من ظهور العولمة وشدة التنافس.

ب_ الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لهذا المجال من معرفة عالم المراجعة وكيفية تطبيقها.

- إمكانية المواصلة والبحث في نفس المجال مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع مراجعة الخارجية من هذا الإطار، مع

تبيان مدى استفادة مراجعة الخارجية من هذا الإطار الكلي للمراجعة.

❖ إبراز حتمية تطبيق المراجعة من قبل المؤسسة إذا أرادت ضمان البقاء على الساحة الاقتصادية.

❖ الإشارة إلى وجوب وجود مصادر معلومات دقيقة بفضل وجود مراجعة دقيقة للعمليات التي تقوم بها

المؤسسة من أجل تنظيم الرقابة.

مقدمة عامة

❖ إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من مراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

❖ محاولة تشخيص مدى تأثيرمراجعة المحاسبية في جودة القوائم المالية .

❖ إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديمقوائم مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.

❖ إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع خاصة لقلة المذكرات المتناولة لهذا الموضوع.

❖ فتح المجال أمام الطلبة للبحث في هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج المطلوبة فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

الحدود المكانية: تم إجراء دراسة الحالة على مستوى شركة التوضيب وفنون الطباعة.

الحدود الزمانية : تم تقييد البحث بأعمال المراجعين محاسبين.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث الإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين الأول نظري

يقوم على المنهج الوصفي التحليلي الثاني يقوم على منهج دراسة الحالة باستخدام أداتين هما الوثائق المقابلة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي صادفتنا في إعداد هذا البحث:

- سرية المعلومات من طرف الشركة.

- قلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

- ضيق الوقت الذي حال دون جمعنا للمعلومات الكافية الخاصة بالبحث.

هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات أسألهم موضوعاً بمقدمة وأغلبها خاتمة حيث تقسم البحث إلى

ثلاث فصول كالتالي:

- الفصل الأول: تتناول الإطار النظري لمراجعة بصفة عامة والمراجعة المحاسبية بصفة خاصة، الفصل الثاني: القوائم

المالية حسب النظام المحاسبي المالي

- الفصل الثالث: تتناول دراسة حالة شركة والمتمثلة في شركة التوضيب وفنون الطباعة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة المحاسبية

تمهيد:

لقد شهدت الساحة الدولية خلال القرن التاسع عشر عدة تغيرات، أدت إلى زيادة المؤسسات وكبر حجمها فضلا عن ظهور شركات الأموال التي تتسم بانفصال الملكية عن الإدارة، ونظرا لتنامي حاجات هذه الشركات تولدت لديها الحاجة الملحة للاستعانة بجهاز رقابي محكم، الأمر الذي أدى إلى ظهور المراجعة المحاسبية وبروزها إلى ارض الواقع.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية مراجعة الحسابات اما في المبحث الثاني تم التطرق معايير المراجعة الدولية، وفي المبحث الثالث خطوات عملية مراجعة الحسابات

المبحث الأول: ماهية مراجعة الحسابات

تعتبر المراجعة أداة ضرورية للسير الحسن لأي مؤسسة اقتصادية فهي أساس التوجيه لكل العمليات التي تتم داخلها إذ تمثل الشطر الذي يسمح بالعمل بصفة قانونية وتقادي الأخطاء التي ترتكبها المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات

أولاً: التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

إن تطور مراجعة الحسابات هو ناتج عن التطور الاقتصادي والتجاري والذي ظهر جليا في النهضة التجارية في إيطاليا بين القرنين 15 و 16 م، الذي تبعه تطور المنشأة والمؤسسات، فلم تكن الحاجة إلى مراجعة حسابات قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة، إذ يكون الملك الشخص المسير في نفس الوقت، غير أن ظهور الثورة الصناعية في القرن 18 م، أدى إلى ظهور الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة الأمر الذي استدعى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى انفصال الملكية عن التسيير تدريجيا.

يعد انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها سببا رئيسيا لظهور المراجعة، التي يقوم بها شخص محترف، محايد ومستقل من أجل الحد من التلاعب والغش، وإعطاء رأي محايد مدعوم بإثباتات عن مدى شرعية وصدق الحسابات¹.

وفيما يلي جدول يبين التطور التاريخي لمراجعة الحسابات.

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 8، 9.

الجدول رقم (1): التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	الأهداف
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية، المساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاينة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش المالي

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات " الإطار النظري والممارسة التطبيقية " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 7، 8.

ثانيا: تعريف مراجعة الحسابات

لغة:

المراجعة **AUDIT** مشتقة من الكلمة اللاتينية **AUDIR** ومعناها يستمع، إن التطورات المتلاحقة عاد

لعاميين:

- نتيجة الأهداف المتوخاة منها.
- نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة على وجه الخصوص.

اصطلاحا:

إن مراجعة الحسابات هي الوسيلة الانتقادية التي تستخدمها المؤسسة لمراقبة مدى صحة قوائمها المالية والمحاسبية وكذا عملياتها التي تقوم بها ومدى انسجامها مع القواعد المحاسبية وهذا من أجل إبداء رأي فني محايد، وذلك بتقديم تقرير مكتوب يقدم فيه الرأي المهني من قبل خبير حسابات أو محافظ حسابات ومن أجل توسيع الفهم بالمراجعة، هناك عدة تعاريف تصب في نفس المعنى ومنها:

1- تعرف مراجعة الحسابات على أنها فحص القوائم المالية، يشمل بحث وتقييم تحليلي للسجلات والإجراءات والنواحي الرقابة المحاسبية للمشروع مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب، يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المراجع رأيه فيها، وبالتالي فالرأي المهني للمراجع يزيد من إمكانية الاعتماد على القوائم وذلك على أساس أنه ليس خبيراً في المحاسبة والمراجعة فقط ولكنه مستقل عن إدارة المشروع، ويتحمل مسؤولية مهنية نحو الطرف الثالث الذي يستخدم القوائم المالية وذلك لضمان عرض عدالة تلك القوائم¹.

2_تعريف الجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA): عرفت إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"².

كما تعرف على أنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة³.

¹ احمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، مؤسسة الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996، ص ص: 7، 6.

² عبد الفتاح صحن وآخرون، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، دار النشر للثقافة، مصر، 2004، ص، 5.

³ LLIONNEL.C & GERARD.V: *audit et control interne* ; Dallos ; paris ; p21

فمراجعة الحسابات لمنشأة تضم دراسة أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعملياتها ذات المغزى المالي وطريقة الرقابة والإشراف عليه وفحص سجلاتها والقيود المحاسبية فيها، وكذلك مستنداتها وحساباتها الختامية والتحقق من أصولها والتزاماتها وأي بيانات أو أي قوائم مالية أخرى مستخرجة منها بقصد التثبت من أن الأعمال المحاسبية المعمول بها أن تكون مقيمة وممثلة تمثيلاً صحيحاً بدون أي مبالغة أو تقصير.

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن مراجعة الحسابات هي:

هي فحص انتقادي وبناء يقوم به شخص مستقل ومؤهل ذو كفاءة، بغية إعطاء رأي فني ومحاذ محل على نوعية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة وذلك في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها،

المطلب الثاني: أنواع مراجعة الحسابات

يوجد أنواع عديدة من المراجعة كل منها ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة، يمكن توضيحها كما يلي:

1_ المراجعة "من حيث مجال أو نطاق المراجعة": وتنقسم إلى:

• المراجعة الكاملة:

لا يقصد بالمراجعة الكاملة كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، بمعنى مراجعة جميع القيود والعمليات في دفاتر المنشأة لأن ذلك قد لا يكون ممكناً من الناحية العملية بالنسبة للمنشآت ذات الحجم الكبير، كما أن ذلك لا يحدث عملاً في معظم الحالات.

إن المقصود بالمراجعة الكاملة هي التي تخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، وفيما يستخدم المراجع رأيه المهني في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل، ويعتبر المراجع مسؤولاً عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل، أو نتيجة الفشل في ممارسة المهارة والخبرة المهنية في عمله.

• المراجعة الجزئية:

فهي التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعنية، أو هي بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسؤولاً في هذا النوع من المراجعة عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى دفاتر أو حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجع قد منعت من فحصها، ومن المستحسن أن يبرم المراجع اتفاق كتابي يحدد كل ما هو مطلوب القيام به، كما ينبغي عليه أن يذكر بوضوح في تقريره تفاصيل ما أداه من عمل وذلك حتى لا تقع عليه مسؤولية ما لم ينص عليه في الاتفاق¹.

¹ أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17، 19.

2_ المراجعة "من حيث الإلزام":

• المراجعة الإلزامية: statutory audit

هي المراجعة التي تلتزم بها المنشأة وفقا لأحكام القوانين (قوانين الشركات أو قوانين الضرائب وغيرها). وهذا النوع من المراجعة لا بد أن يكون كاملا (مراجعة كاملة)، بمعنى عدم وجود قيود مفروضة على عمل المراجعة من قبل إدارة المنشأة.

• المراجعة الاختيارية:

هي التي تطلبها المنشأة أو أصحابها بطريقة اختيارية، بمعنى عدم وجود إلزام قانوني يحتم القيام بها، وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشأة.

3_ " من حيث توقيت عملية المراجعة " تتضمن نوعين:

• المراجعة النهائية:

يقصد بها المراجعة في نهاية الفترة المالية للمنشأة، بعد أن تكون الدفاتر قد أقيمت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ في عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

• المراجعة المستمرة:

يقصد بها القيام بعملية المراجعة والفحص بعملية مستمرة إذ يقوم المدقق أو مندوبه بزيارة المنشأة بفترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، بالإضافة إلى التدقيق النهائي للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر. يتم هذا النوع ويسير وفق برنامج مرسوم يعدة ويجهزه المدقق على ضوء دراسته وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية¹.

4_ المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية: " من حيث القائم بعملية المراجعة"

• المراجعة الخارجية:

هي تلك التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي، وذلك لإعطاء المصادقية حتى تتال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية، ويمكن تحديد أهداف المراجعة الخارجية بإيجاز:

¹ خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، عمان، 2006، ص: 21.

✓ التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل

✓ كل عملية تم تسجيلها لابد أن تكون حقيقية، صحيحة التقييم، صحيحة التسجيل ومسجلة في وقت وقوعها؛¹

• المراجعة الداخلية:

كان ظهورها لاحقا للمراجعة الخارجية، ومن ثم فإنها تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الخارجية بناء على احتياجات الإدارة لأحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى، واستنادا على ما سبق، يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تمثل إحدى حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالأمور التالية:

✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية

✓ الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع

✓ كفاءة وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي

ولتنفيذ الأهداف السابقة للمراجعة الداخلية يتطلب الأمر أن يقوم المراجع الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمشروع، حيث يتولى المهام التالية:

- رقابة قبل الصرف، للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي
- رقابة بعد الصرف (لاحقة)، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة والمرتبطة بأعمال المشروع
- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة
- التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام للإدارة العليا.²

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص ص: 30، 31.

² محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004_2005 ص ص:

5_ المراجعة الشاملة أو التفصيلية والمراجعة الاختيارية: " من حيث مدى الفحص أو حجم الاختيارات"

• المراجعة الشاملة أو التفصيلية:

أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشأة صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشأة كبيرة الحجم سيؤدي إستخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتها باستمرار.¹

• المراجعة الاختيارية:

فيقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع)، ولقد أدى كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورة كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات دون إجراء مراجعة شاملة لها، ويتوقف تحديد حجم العينة على عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة من ناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختيارية من ناحية أخرى فلقد اعتمد المراجعون في الماضي على الحكم الشخصي عند القيام بالمراجعة الاختيارية، فيتم تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها طبقاً للنظر في شخصية المراجع الخارجي (مراقب الحسابات) دون الاستعانة بأساس موضوعي يتمثل في البادئ الإحصائية التي تحكم عملية المعاينة.²

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات

باعتبار أن مهنة مراجعة الحسابات تقوم أساساً على الحكم على صدق المعلومات التي تظهرها القوائم المالية الختامية وبالتالي نجد أن لها أهدافاً وأهمية بالغة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولاً: أهمية مراجعة الحسابات

إن المراجعة تعود بفوائد وأهمية كبيرة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى المتعاملين مع المؤسسة.

1_ على مستوى المؤسسة: ويمكن حصرها فيما يلي:

- المراقبة أو المراجعة تساعد بشكل كبير على السير الحسن للإدارة ومن جهة أخرى لإعادة انتخاب مجلس الإدارة أو تعيين مدير؛

¹ محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 48، 49.

² عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سابق، ص: 36.

- تسمح بتبني السياسات التي تؤدي إلى السير الحسن لنظم المؤسسة وهذا بعدما تكون خضعت للدراسة والاختبار؛
- اكتشاف الضعف والخلل في نظام المراقبة داخل المؤسسة؛
- سيرورة النظام المحاسبي داخل المؤسسة بشكل منتظم وأداء كل موظف لوظيفته بطريقة منظمة وهذا لعلمهم أنهم يخضعون للتفتيش والرقابة.

2_ على مستوى المتعاملين مع المؤسسة: بحيث تسمح:

- بالنسبة لمصلحة الضرائب فهي تستفيد من عملية المراجعة من خلال اطمئنانها من صحة الوعاء الضريبي المصرح به من قبل المشروع؛
- تسمح للمستثمر من معرفة وضعية المؤسسة التي يريد الاستثمار فيها وهذا من خلال القوائم المنشورة باعتبارها المرآة العاكسة للمؤسسة؛
- تسمح للمؤسسات المالية كالبنوك من معرفة قدرتها على التسديد وتغطية الفوائد المستحقة في حالة طلب قرض؛
- تسمح بمعرفة قيمة المؤسسة والثمن الواجب دفعه في حالة الرغبة في بيعها وهذا من خلال البيانات والقوائم المالية؛
- المراجعة تفيد المشروع " المؤسسة" في معرفة قدرتها وكذا قدرة المشاريع التي تمتلكها.

ثانيا: أهداف مراجعة الحسابات

هناك نوعان من الأهداف: أهداف تقليدية، وأخرى حديثة متطورة ومنها:

1_ الأهداف التقليدية: وتتفرع بدورها إلى:¹

أ_ أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يسند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛

ب_ أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة على تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛

¹ زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص: 19_20.

- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2_ الأهداف الحديثة المتطورة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقاً للنتائج المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛
- التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير؛
- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم؛

ومن خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:¹

- أ_ **الشمولية:** نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الكشف والوثائق المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقييدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبياً، عدم وجود هذه الوثيقة يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.
- ب_ **الوجود:** هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية الموجودة في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون، النفقات، الإيرادات) يتأكد المراجع أيضاً من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقاً أو إيرادات أو نفقات وهمية.
- ج_ **الملكية والمديونية:** نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلاً أي أن هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج لأصول عناصر ليست ملكاً للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضاً، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملكاً للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولا بد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، هذا بحيث إذا لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومنح المراجع التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني.
- د_ **التقييم:** معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

¹ زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

هـ_ **التسجيل المحاسبي:** نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة، كما تم تسجيلها وتركيزها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وباعتماد على طرق ثابتة من دورة إلى أخرى ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب.

كما أضيفت أهداف عديدة منها:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حقق من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى الأهداف المسطرة.
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العمل أو المنشأة محل التدقيق.

ثانياً: أهمية مراجعة الحسابات

إن المراجعة تعود بفوائد وأهمية كبيرة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى المتعاملين مع المؤسسة.

1_ على مستوى المؤسسة: ويمكن حصرها فيما يلي:

- المراقبة أو المراجعة تساعد بشكل كبير على السير الحسن للإدارة ومن جهة أخرى لإعادة انتخاب مجلس الإدارة أو تعيين مدير؛
- تسمح بتبني السياسات التي تؤدي إلى السير الحسن لنظم المؤسسة وهذا بعدما تكون خضعت للدراسة والاختبار؛
- اكتشاف الضعف والخلل في نظام المراقبة داخل المؤسسة؛
- سيرورة النظام المحاسبي داخل المؤسسة بشكل منتظم وأداء كل موظف لوظيفته بطريقة منظمة وهذا لعلمهم أنهم يخضعون للتفتيش والرقابة.

2_ على مستوى المتعاملين مع المؤسسة: بحيث تسمح:

- بالنسبة لمصلحة الضرائب فهي تستفيد من عملية المراجعة من خلال اطمئنانها من صحة الوعاء الضريبي المصرح به من قبل المشروع؛
- تسمح للمستثمر من معرفة وضعية المؤسسة التي يريد الاستثمار فيها وهذا من خلال القوائم المنشورة باعتبارها المرآة العاكسة للمؤسسة؛
- تسمح للمؤسسات المالية كالبنوك من معرفة قدرتها على التسديد وتغطية الفوائد المستحقة في حالة طلب قرض؛

- تسمح بمعرفة قيمة المؤسسة والتمن الواجب دفعه في حالة الرغبة في بيعها وهذا من خلال البيانات والقوائم المالية؛
- المراجعة تفيد المشروع " المؤسسة" في معرفة قدرتها وكذا قدرة المشاريع التي تمتلكها.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الدولية

المطلب الأول: المعايير الشخصية

تبحث المعايير الشخصية بالقواعد العامة المتعلقة بشخصية المراجع وقد قسمت هذه المعايير حسب النطاق الدولي على ما يلي:

أولاً: رقابة الجودة: يهدف هذا المعيار إلى ضمان تنفيذ عمليات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وتعتمد طبيعة وتوقيت ونطاق سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة على عدد من العوامل من أهمها:

- حجم مؤسسة المراجعة وطبيعة الممارسة والتوزيع الجغرافي

- اعتبارات التكلفة والتنظيم

وتتجسد أهداف رقابة الجودة حول:

- المتطلبات المهنية: وتتمثل في الاستقلالية والاستقامة والموضوعية والسرية وأدب السلوك المهني.
- المهارة والكفاءة التي يمكن من بذل العناية المطلوبة.
- تخصيص العمل بين الموظفين الذين يتمتعون بدرجة كافية من التدريب.
- كفاية التفويض والإشراف لتوفير تأكيد بأن العمل المنجز يلبي معايير الجودة المناسبة.
- اللجوء إلى أهل الخبر خارج أو داخل المؤسسة.
- اخذ اعتبارات استقامة الإدارة لدى المؤسسة محل المراجعة وتمكين المراجع من تقديم الخدمات المطلوبة عند اتخاذ القرارات عن استمرار خدمة المؤسسة أو قبول مؤسسة جديدة لمراجعتها.
- متابعة التنفيذ بما يضمن ضبط ومراقبة الكفاءة المستمرة، ويقتضي إتباع معايير ضبط جودة إبلاغ العاملين في المؤسسة بسياسات وإجراءات رقابة الجودة لمتابعة وإبلاغ المساعدين بمسؤولياتهم وأهداف الإجراءات التي يتوجب عليهم إنجازها بالإضافة إلى طبيعة عمل المؤسسة محل التدقيق والمشكلات التي يتوقع مواجهتها.
- وينبغي مراجعة العمل المنجز من قبل كل مساعد عن طريق موظفين يتمتعون بنفس الكفاءة أو يتمتعون بكفاءة أعلى وذلك لتحديد:

✓ ما إذا كان العمل المنجز وفقاً للبرنامج.

✓ وفق أساس زمني مناسب.

✓ تقويم الخطر المتأصل وخطر الرقابة.

✓ توثيق أدلة الإثبات المجمعة من الإجراءات الجوهرية والنتائج الملخصة منها.

✓ القوائم المالية وتقرير المراجعة.¹

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 247.

ثانياً: معيار الغش والخطأ:

يهدف هذا المعيار إلى ترسيخ المعايير وتقديم الإرشادات حول مسؤولية المراجع حول الغش والخطأ حيث أقر بان المدقق يجب أن يأخذ باعتباره التحريفات المادية (ذات الأهمية) في القوائم المالية. والغش هو مخالفة مقصودة من قبل واحد أو أكثر من أعضاء الإدارة أو المستخدمين أو أطراف خارجية ينتج عنها سوء العرض في القوائم المالية. وقد ينطوي على الغش ما يلي:

- التلاعب بالسجلات المحاسبية أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها.
- سوء توزيع الأصول.
- حذف أو إلغاء اثار عمليات من السجلات أو المستندات.
- تسجيل عمليات وهمية.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.
- أما الخطأ فهو يعتبر غير مقصود في القوائم المالية كإغفال حقائق أو سوء تفسيرها وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.
- ويحمل المعيار الإدارة المسؤولية عن منع اكتشاف الغش والخطأ من خلال استخدامها لنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، وهذه الأنظمة التي تقلل من احتمال الغش أو الخطأ، ولكن لا تعني انعدام وقوعها، وتنفيذ التدقيق سنوياً قد يعمل على الوقاية من حدوث هذه التفاوتات إلا أنه يمكن تحميل المدقق مسؤولية منح الغش والخطأ.
- على المراجع أن يصمم إجراءات المراجعة اللازمة للحصول على تأكيد معقول بأن تكتشف التحريفات الناتجة عن الغش والخطأ والتي تكون ذات أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية ككل.
- وفي حالة اكتشاف لاحق للتحريفات الأقل أهمية في القوائم المالية فإنه لا يدل على فشل المراجع في التقيد بالمبادئ والإجراءات الضرورية لعملية المراجعة وعند احتمال وجود أثر مادي للغش والخطأ في القوائم المالية فعلى المدقق اتخاذ إجراءات إضافية مناسبة تختلف بحسب نوع الغش أو الخطأ الذي يحدث واحتمال حدوثه أي احتمال اثاره المادية على القوائم المالية.
- إن إضافة إجراءات أو تعديلات في خطة التدقيق ستؤكد الشك المجود أو عدم وجوده.
- وفي حالة أثار للغش والتلاعب في القوائم المالية لابد من إبداء رأي في التقرير بإبداء رأي متحفظ.¹

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 240.

ثالثاً: الأهمية النسبية (المادية) ومخاطر المراجعة

كان للأهمية النسبية دور كبير في الوسائل التي يستعملها المراجع وهذا للتركيز على العناصر الأكثر خطورة باعتماد على الاختبار عن طريق اخذ بعض العينات دون الفحص الكلي للعمليات.

لقد صدر المعيار الدولي 25 بموجب المادة 320 لينظم الأهمية النسبية مبينا ما يلي:

عملية المراجعة المحاسبية تمكن المراجع من التعبير عن رأي مهني يحدد فيه ما إذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفقاً لإطار الإفصاح المحدد من كافة الجوانب المادية وان تقويم ما هو هام بينما يعود إلى الاجتهاد المهني للمراجع.¹

وينظر المراجع إلى الأهمية النسبية من جانبين:

_ الجانب الأول: يخص المستوى الكلي للقوائم المالية

_ الجانب الثاني: علاقتها بأرصدة حسابات فردية وفئات عمليات الإفصاح حولها

وهناك علاقة عكسية بين المادية وبين خطر المراجعة فكلما كان الخطر اقل كانت المادية اعلى وبأخذ المراجع هذه العلاقة العكسية بالاعتبار لدى تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءاته.²

وينص المعيار على ان رأي المراجع في القوائم المالية يكون على أثر إجراءات معينة ومخططة للتأكد من سلامة إعداد القوائم المالية ونظراً للاعتماد على الاختبارات والمحددات وحدود الدقة الكامنة في عملية المراجعة وفي نظام الرقابة الداخلية فإن الأمر لا يخلو من المخاطر تعود إلى طبيعة الاختبارات وتتمثل في بعض الأخطاء الهامة التي تظل بدون اكتشاف وإذا وجد أي مؤشر عن وقوع غش أو خطأ ينتج عنه بيانات خاطئة هامة فعلى المراجع أن يوسع نطاق عمله لتأكيد شكوكه أو نفيها.³

ويوضح المعيار ان درجة المخاطرة الناتجة عن تحريف الحقائق تؤثر على التفسير الشخصي للمراجع لما يراه كافياً ومناسباً من أدلة الإثبات.

تشير الأهمية النسبية إلى حجم أو طبيعة التحريف في البيانات المالية والذي من المحتمل ان يكون له تأثير على قرار أوحكم الشخص المعتدل الذي يعتمد على هذه القوائم المالية.

يفحص المراجع الكم والكيف للتحريف الذي يكتشف ونظراً لأن طبيعة التحريف قد تكتشف عن أمور أخرى فيجب أن ينتبه المراجع إلى الأخطاء الصغيرة المكتشفة قد يكون لها أثر هام على المعلومات المالية.

ويجب على المراجع ان يأخذ الأهمية النسبية في الاعتبار عند:

- تحديد طبيعة المراجعة وتوقيتها ومدى إجراءاتها.

¹ محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، رسالة الماجستير، مالية ومحاسبة، المركز الجامعي المديّة، الجزائر، 2008، ص 60.

² حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 240.

³ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2004، ج 1، ص 679.

- تقييم أثر التحريفات على قياس وتصنيف الحسابات.
- تحديد سلامة العرض والإفصاح في المعلومات المالية.
- أماعن مخاطر المراجعة فهي في حالة إبداء رأي غير سليم عن المعلومات مالية محرفة تحريفا جوهريا.
- وتكمن مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية انه عند التخطيط للمراجعة يأخذ المراجع في اعتباره هذه المخاطر حيث يجب عليه ان يقوم بتقييم شامل لتلك المخاطر والذي يوفر المعلومات الأولية عن المدخل العام لعملية المراجعة والأفراد اللازمين لها، وكذا تقييم الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على مستوى رصيد كل حساب، ويجب على المراجع ان يأخذ بعين الاعتبار المشاكل الجوهرية كالسيولة والاستمرارية.¹

رابعا: مراجعة التقديرات المحاسبية

بين المعيار الدولي أن على مراجع الحسابات جمع المعلومات الكافية والملائمة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية ويقصد بالتقديرات المحاسبية تحديد قيمة تقريبية لرصيد أحد البنود في غياب وسائل قياس دقيقة، وعلى المدقق فهم الإجراءات والطرق المستخدمة من قبل الإدارة في حساب التقديرات المحاسبية بما في ذلك النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة الداخلية وعليه أن يطبق إحدى الإجراءات التالية عند تدقيق التقديرات المحاسبية:

✓ فحص الأسلوب المستخدم من قبل الإدارة أثناء القيام بالتقديرات؛

✓ استخدام تقدير مستقل ومقارنته مع تقديرات الإدارة؛

✓ مراجعة الأحداث اللاحقة التي تبين مدى سلامة تقديرات الإدارة؛

وعلى المراجع التحقق من التقييم النهائي للتقديرات وفقا لما كسبه من معرفة على المؤسسة، وفي حالة أن المدقق توصل إلى نتائج تقتضي إجراء تعديلات في التقديرات عليه أن يطلب من الإدارة إجراء التعديلات المناسبة، وفي حالة عدم موافقة الإدارة لهذه الإجراءات لابد عليه من الإشارة إليها في التقرير عند إبداء رايه.

يعرف التقدير المحاسبي على أنه حساب لقيمة البند المحتملة في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة لقياسه (حال شهرة محل، الديون المشكوك فيها، المؤونات)

إجراءات المراجعة:

يهدف المراجع إلى الحصول على دليل إثبات كاف ومناسب يمكنه من الحكم على مدى سلامة التقديرات ومدى ملائمة الإفصاح عنها، وغالبا ما يكون الحصول على هذا الدليل أكثر صعوبة واكل حسما من الدليل المتاح لتأييد البنود الأخرى للقوائم المالية.

¹محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

يتفهم المراجع كل الإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد التقديرات المحاسبية وكذلك يجب تفهم جوانب الرقابة المرتبطة بهذه الإجراءات، ويساعد على مدى تحديد وطبيعة إجراءات المراجعة. وعادة ما تتبع الخطوات التالية في مراجعة التقديرات المحاسبية:

- فحص البيانات ودراسة الافتراضات التي بينت على أساسها التقديرات؛
- فحص العمليات الحسابية للتقديرات؛
- مقارنة التقديرات التي أعدت عن الفترات السابقة مع نتائج تلك الفترة؛
- دراسة إجراءات الإدارة لاعتماد التقديرات؛

خامسا: فحص المعلومات المالية المتوقعة

يجري إعداد وتحضير المعلومات المالية المتوقعة لمساعدة الإدارة في تقييم الاستثمار المحتمل ودراسة جدواه، أو مع نشر إصدار راس المال أو زيادته من أجل تزويد المستثمرين بمعلومات حول فترة استرداد استثماراتهم أو تزويد حملة السهم أو المؤسسات الحكومية أو الأطراف الأخرى بما يلزمهم من معلومات حول مستقبل المشروع، أو تقرير معلومات للدائنين حول التدفقات النقدية المستقبلية.

يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عنوانا والجهة التي يوجه إليها التقرير وطبيعة المعلومات المالية المتوقعة والإشارة إلى معايير التدقيق المتبعة لدى فحص هذه المعلومات وبياننا يوضح تحمل الإدارة مسؤولياتها كاملة عند إعداد المعلومات المالية المتوقعة وخاصة الافتراضات التي اعتمدت عليها.¹

سادسا: الاستفادة من عمل مراجع آخر

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد لتنظيم عملية استفادة المراجع الذي يعد تقريراً عن القوائم المالية للمؤسسة التي يقوم بمراجعتها من عمل مراجع آخر راجع جزءاً من القوائم المالية ولا بد في هذه الحالة من تحديد كيفية تأثير عمل المراجع الآخر على عملية المراجعة الذي يقوم بها المراجع الأساسي الذي يجب أن يتحقق من أن مشاركته الخاصة كافية لتمكينه من العمل كمراجع رئيس ويتوجب عليه أن يوثق في أوراق عمله الأجزاء الرئيسية التي خضعت لمعلوماتها المالية للمراجعة من قبل مراجعين آخرين وإية نتائج توصل إليها.

وعلى المراجع الآخر أم ينبه المراجع الرئيس على أي جانب من عمل الآخر لم يتم إنجازه حسب المطلوب.²

سابعا: المعلومات الأخرى ذات العلاقة بالقوائم المالية

على المراجع أن يقرأ المعلومات الأخرى لتحديد التناقضات الهامة مع القوائم المالية التي قام بمراجعتها، وتظهر هذه التناقضات الهامة مدى الشك في الأدلة التي جمعها المراجع سابقاً، والتي تشكل الأساس المنطقي لرايه حول القوائم المالية، ويكون هذا من خلال إصدار الوثائق السنوية التي تتضمن القوائم المالية

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 244_245

² محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص 63

المراجعة وتقرير المراجع حولها، وقد تضاف إليها معلومات أخرى تتضمن تقرير الإدارة عن العمليات والملحقات المالية وغيرها.

وعلى هذا لابد للمراجع من الاطلاع على هذه المعلومات وقد يكون له مسؤولية مباشرة عن مراجعتها. وعليه لابد أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعلومات التي تشكل عدة تناقضات بينها وبين القوائم المالية المراجعة.¹

ثامنا: الجهات التابعة (الأطراف المرتبطة)

يهدف هذا المعيار إلى تقديم الإرشادات بشأن مسؤوليات المراجع وإجراءاته المتعلقة بالشركة التابعة، وقد بين المعيار المذكور أن المراجع لا يتمكن من الكشف عن كل عمليات الجهات التابعة، إلا أنه يجب أن ينجز الإجراءات المصممة للحصول على أدلة الإثبات الكافية بخصوص إفصاح الإدارة عن الجهات التابعة ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية.²

وللتحقق من كمال المعلومات المتعلقة بالجهات التابعة على المراجع إجراء ما يلي:

- ✓ مراجعة أوراق العمل للسنة السابقة وهذا من أجل الاطلاع على أسماء الجهات التابعة
- ✓ مراجعة إجراءات المؤسسة محل التدقيق المتعلقة بالجهات التابعة؛
- ✓ مراجعة سجلات المساهمين؛
- ✓ سؤال المراجعين الآخرين ذوي العلاقة عن أسماء الجهات التابعة؛
- ✓ مراجعة بيانات عن ضرائب الدخل والمعلومات الأخرى المرفوعة للسلطات؛
- ✓ شك المدقق في العمليات الغير عادية التي قد تكتشف عن جهات تابعة مثل التعاقد بأسعار غير عادية؛³

يجب على المراجع الحصول على أدلة ثبات كافية وملائمة خلال أدائه لكل من إجراءات مدى الالتزام وإجراءات التحقق التي تمكنه من الوصول إلى النتائج التي يكون على أساسها رايه عن القوائم المالية.⁴ ويهدف المعيار إلى توضيح الإجراءات الواجب على المراجع اخذها في الاعتبار عند الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة فيما يتعلق بالأطراف المرتبطة.⁵

يكون المراجع مؤهلا عمليا وعلميا لمعرفة كل ما يتعلق بقطاع الأعمال بصفة عامة، ولكن لا يتوقع أن يكون لديه التأهيل للقيام بوظيفة الخبير في مجال اخر غير المحاسبة.

¹ حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 246_247

² محي الدين محمود عمر، مرجع سابق الذكر، ص 64

³ حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق الذكر، ص 248

⁴ محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، القاهرة، 2003، ص 205

⁵ محي الدين محمود عمر، مرجع سابق الذكر، ص 64

وعند قيام المراجع بالفحص لعمليات معينة للأطراف المرتبطة وجب عليه استخدام الإجراءات التي يراها ضرورية للحصول على أدلة إثبات كافية والمنشئة لهذه العمليات وطبيعتها ونظامها.

تاسعا: الاستفادة من عمل الخبير

عندما يستفيد المراجع من العمل المنجز من قبل خبير يجب أن يحصل على أدلة إثبات كافية تجعل عمل الخبير ملائم لأغراض المراجعة والتدقيق.

ويقصد بالخبير ذلك الشخص الذي يمتلك مهارة ومعرفة وخبرة خاصة في مجال معين يختلف عن مجال المحاسبة والمراجعة.¹

وعند استعمال عمل الخبير في المراجعة فيجب أن يتوفر الخبير على ما يلي:

- ✓ التأهيل المهني للخبير أو الترخيص بمزاولة المهنة أو عضوية أو هيئة مهنية مناسبة.
 - ✓ خبرة وسمعة الخبير في المجال.
 - ✓ حيادية الخبير، حيث أنه يزيد الخطر إذا كان الخبير موظفا لدى المؤسسة أو له ارتباط مع المؤسسة.²
- وعندما يقرر المراجع اللجوء إلى الخبرة عليه أن يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية للعنصر المراد الاستفادة من الخبرة بصده.

في حالة إبداء المراجع رأي نظيف يجب ألا يشير إلى عمل الخبير في التقرير حتى لا تعد بمثابة تحفظ يعفي المدقق من المسؤولية.³

عاشرا: الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

يتناول هذا المعيار معالجة الأحداث الحاصلة بعد نهاية الدورة سواء كانت أحداث ملائمة أو غير ملائمة، ويحدد هذا المعيار نوعين من الأحداث التي تقدم أدلة إثبات على ضرورة كانت موجودة في نهاية الدورة وأحداث نشأت لاحقا بعد نهاية الدورة.

ولما يتحقق المدقق من وجود أحداث مؤثرة على القوائم المالية يجب أن يتحقق من المعالجة السليمة لتلك الأحداث والإفصاح عنها في القوائم المالية.⁴

وينص المعيار على أنه يجب أن يؤرخ التقرير حتى يعلم القارئ أن المراجع بالنسبة للأحداث اللاحقة وكذلك مسؤولية المراجع فيما يتعلق باكتشاف حقائق بعد إصدار القوائم المالية والإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها للوفاء بتلك المسؤولية.⁵

¹ حسين قاضي مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 212_213

² محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 248_249

³ حسين قاضي مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 248_249

⁴ حسين قاضي مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 249_250

⁵ محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 233

يجب على المراجع القيام بإجراءات مراجعة توفر له القناعة بأنه تم تحديد الأحداث اللاحقة حتى تاريخ تقريره والتي قد تتطلب تعديل أو إفصاح عنها في القوائم المالية، وتأتي هذه الإجراءات بالإضافة إلى الإجراءات التي تطبق على العمليات اللاحقة بهدف الحصول على دليل صحة الأرصدة في تاريخ الميزانية.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تتمثل معايير العمل الميداني في مجموعة القواعد التي تخص العمل اثناء المراجعة بالمؤسسة محل المراجعة وكيفية الانطلاق في هذه الأخيرة وقد حدثت حسب الإجراءات الدولية على ما يلي:

أولاً: المعرفة بأعمال المؤسسة

على المراجع عند إنجاز مراجعة القوائم المالية أن يحصل على معرفة كافية عن المؤسسة أو الشركة التي سيقوم بمراجعتها إذ تمكنه من تحديد وفهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها اثر هام على القوائم المالية أو على إجراءات الفحص أو على تقرير المراجع.

وتشمل المعرفة كل المعلومات العامة التي تخض النشاط الاقتصادي والصناعي للمؤسسة وكيفية عملها. وقبل الموافقة على مراجعة المؤسسة لابد على المراجع أن يحصل على معرفة أولية حول اعمالها وكذا كل العمليات التي تخصها.¹

وهذا المعيار يعني الحصول على كل المعلومات وكيفية الحصول عليها والجهات التي يتم الحصول منها على المعلومات²

ثانياً: تقويم الخطر والرقابة الداخلية

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد وتقديم التوجيهات المتعلقة بحصول المراجع على فهم كاف لكل من نظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى خطر التدقيق الذي يشمل:

- الخطر المتأصل.

- خطر الرقابة.

- خطر الاكتشاف.³

يتطلب من المراجع الخارجي الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، لأجل التخطيط للمراجعة وبطريقة فعالة، وأن يستعمل حكمه المهني لتحديد مخاطر المراجعة وتصميم إجراءات مناسبة لتخفيض هذه المخاطر.⁴

¹ حسين قاضي توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 257

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ص 36.

³ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 261

⁴ هادي التميمي، مرجع سابق، ص 36

وتعد دراسة الرقابة الداخلية وما ينتج عنها من تقدير لخطر الرقابة امرا هاما للمراجعين في ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المتعارف عليها.¹

ثالثا: التخطيط

يعتبر التخطيط وضع استراتيجية عامة ومدخل مفصل لطبيعة وتوقيت نطاق المراجعة المتوقعة بالكفاءة والأداء المناسب مما يساعد المراجع على ضمان إعطاء الاهتمام اللازم لمجالات المراجعة المهمة، والتخصيص المناسب للعمل بين المساعدين وفي تنسيق العمل المنجز، ويعتبر برنامج المراجعة وخطته مسؤولية المراجع، الذي يضع بدوره خطة شاملة ويوثقها شارحا نطاق العمل والتنفيذ المتوقع لعملية المراجعة، وتكون هناك إعادة للنظر في الخطة كلما دعت الحاجة لذلك في الظروف الاستثنائية ويشمل التخطيط الخطة العامة وتحديد المستويات المادية

ينص المعيار على انه يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة، فقد يحتاج إلى التخطيط لبعض عمليات المراجعة الجديدة إلى بعض الأمور الإضافية.

ويعتبر التخطيط عملية مستمرة طوال فترة المراجعة بحيث تهدف إلى:

- ❖ وضع خطة عامة متكاملة تلائم نطاق العمل.
- ❖ وضع برنامج مراجعة يحدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة ويلزم تعديل الخطة العامة وبرنامج المراجعة في حالة تغيير الظروف وظهور نتائج غير متوقعة، ويجب تسجيل التغيرات الجوهرية كتابيا.²
- ❖ يجب أن يخطط للعمل على نحو مناسب وان يتم الإشراف على عمل المساعدين ان وجدوا على نحو ملائم.

وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية تحدد لماذا يجب ان يخطط المراجع لعملية المراجعة والتي تكمن في:

❖ تمكين المراجع من الحصول على ادلة مراجعة كافية.

❖ مساعدة المراجع على التحكم في التكاليف.

❖ تجنب سوء التفاهم مع المؤسسة التي يتم مراجعتها.³

ويمكن شرح ذلك على الشكل التالي:

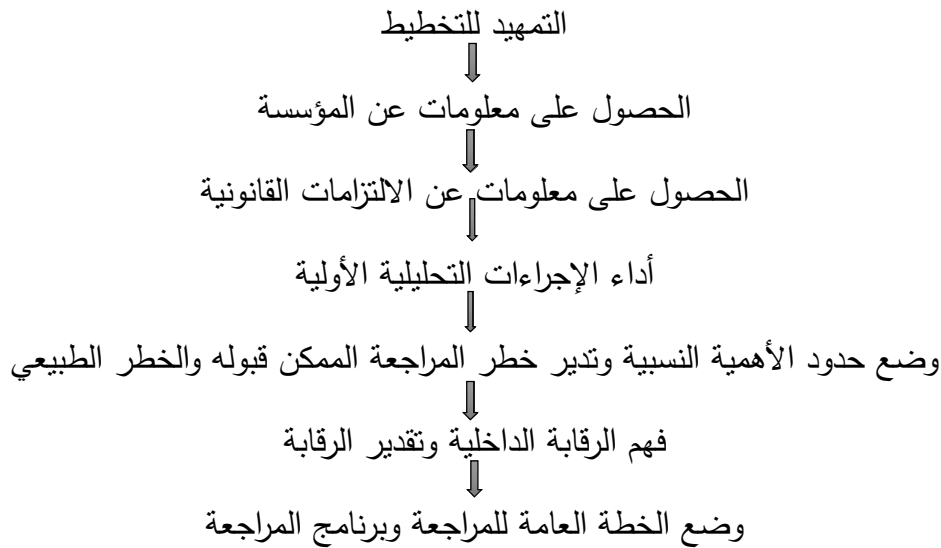
¹ الفين اريتر وجيمس لوبك، ترجمة احمد حامد حجاج ومحمد عبد القادر الديسبي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006،

ص 279

² محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 197

³ محي الدين محمود عمر، مرجع سابق الذكر، ص 68

الشكل رقم 01: عملية التخطيط للمراجعة



المصدر: ألفين ارينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص 287

رابعا اعتبارات المراجعة الداخلية

يطبق بيانات هذا المعيار على عمليات المراجعة الداخلية ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية، ويبين أن على المراجع الخارجي أن يأخذ باعتباره نشاطات المراجع الداخلي وأثرها على المراجعة الخارجية.¹ على المراجع الخارجي الحصول على فهم كاف لأنشطة المراجعة الداخلية من أجل مساعدته في التخطيط لعملية المراجعة، حيث يبرر وجود مراجعة داخلية فعالة وتعديل طبيعة وتوقيت نطاق الإجراءات المنجزة من قبل المراجع الخارجي دون إلغائها بكاملها.

وقد يقرر المراجع الخارجي عدم الأخذ بعين الاعتبار المراجعة الداخلية عند إعداد الخطة. ويتأكد المراجع الخارجي من طبيعة المهام التي يؤديها المراجع الداخلي للإدارة ومدى التعمق في تنفيذ هذه المهام وكذلك التأكد من مدى اهتمام الإدارة بتقارير المراجعة الداخلية ومدى الأخذ بالتوصيات الواردة بها.² يقوم المراجع الخارجي بفهم ودراسة الرقابة الداخلية من أجل تحديد مستوى خطر الرقابة. وبما أن المدقق الداخلي والخارجي هدفهما متطابق، فإن المراجع الخارجي يقوم بالاستفسار حول كفاءة قسم الرقابة الداخلية للاستفادة منه وعادة يتم الاتصال بينهما في وقت مبكر ومن ثم الاستمرار بهذا الاتصال.³

¹ حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 264

² محود عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 193

³ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ص 39.

خامسا الإجراءات التحليلية

يتطلب هذا المعيار تطبيق إجراءات التحليلية أثناء القيام بمرحلة التخطيط لعملية التدقيق الشاملة، ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية في المراحل الأخرى، ويقصد بالإجراءات التحليلية تحليل النسب والاتجاهات الهامة بما في ذلك نتائج التدقيق عن التقلبات والعلاقات التي تكون متناقضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة والتي تتحرف عن المبالغ المنبئ بها.

ويعتمد تطبيق الإجراءات التحليلية على توقع وجود علاقات بين البيانات الواردة في القوائم المالية ومقارنتها مع النتائج الفعلية.¹

وتشمل الإجراءات التحليلية:

- مقارنة المعلومات مع بعضها للسنة الحالية،
- مقارنة المعلومات مع السنة السابقة؛
- مقارنة النتائج المتوقعة مع النتائج الفعلية؛
- مقارنة المعلومات مع النشاطات المشابهة لها؛

ويتم استعمال الإجراءات التحليلية في:

- مرحلة التخطيط؛
- مرحلة التدقيق الجوهري؛
- المرحلة النهائية؛²

سادسا: ارتباطات التدقيق الأولي للأرصدة الافتتاحية

بيت القصيد لهذا المعيار هو وضع القواعد وتقديم الإرشادات المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية لدى تنفيذ القوائم المالية لأول مرة سواء كان المشروع جديداً أو نتيجة تغيير المراجع وتعيين مراجع آخر جديد وعلى هذا الأخير أن يحمل على ادلة كافية للإثبات عندما تدقق القوائم المالية للسنة السابقة من قبل مراجع آخر قد يتمكن المراجع الحالي من الحصول على ادلة كافية بخصوص الأرصدة الافتتاحية بواسطة مراجعة أوراق عمل المراجع السابق.

وفي حالة وجود تحفظات بالنسبة للسنة السابقة، فهذا يعطي المراجع الحالي فكرة عن تدقيق الموضوع في السنة الجارية.

¹ حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 266

² هادي التميمي، مرجع سابق، ص 37

وإذا تبين أن الأرصدة الافتتاحية تتضمن تحريف يمكن أ، يترك اثرا جوهريا على القوائم المالية للدورة الحالية، على المراجع أن يبلغ الإدارة والمراجع السابق إن وجد، وإذا لم يتم التصحيح اللازم على المدقق أن يعبر عن راي متحفظ أو سالب وفق ظروف الحال.¹

سابعا: التدقيق في بيئة الحاسوب

على المراجع أن يأخذ في اعتباره كيفية التأثير من طرف بيئة الحاسوب على عملية المراجعة حيث أنها تؤثر على:

- الإجراءات المتبعة من قبل المراجع للحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛
- اعتبار الخطر المتأصل وخطر الرقابة؛
- تصميم المراجع وإنجاز اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية المناسبة لتحقيق أهداف المراجعة؛²
- ويتم هذا المعيار بأسلوبين وهما:

✓ **برامج المراجعة الإلكترونية:** وهي برامج يستخدمها المراجع لتشغيل البيانات من خلال النظام المحاسبي للمؤسسة، وعلى المراجع التأكد من صلاحية هذه البرامج لأغراض المراجعة من قبل استخدامها.

✓ **البيانات الاختيارية المستخدمة لأغراض المراجعة:** وتستخدم في تنفيذ إجراءات المراجعة عن طريق إدخال البيانات في نظام الحاسب الإلكتروني في المؤسسة ومقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها مع النتائج السابق تحديدها.

ثامنا: طرائق التدقيق بمساعدة الحاسوب

إن غياب مستندات المدخلات أو نقص الأثر الحرفي للعمليات اللازم لعملية التدقيق قد يتطلب استخدام طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب عند تطبيق مراجعة الالتزام أو الإجراءات الجوهرية مما قد يؤدي إلى رفع فعالية إجراءات التدقيق وكفائتها.

على المراجع أن يكون لديه المعرفة الكافية لتخطيط وتنفيذ استخدام نتائج أسلوب المراجعة الإلكترونية الذي تم إتباعه وقد يتطلب استخدام أساليب المراجعة الإلكترونية في حالات معينة معرفة وخبرة بالحاسب أكثر مما يتطلبه في حالات أخرى تبعا لمدى تعقيد أسلوب المراجعة الإلكترونية وطبيعة النظام المحاسبي للمؤسسة.³

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 267_268

² محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص 70

³ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 269

تاسعا: العينات في التدقيق

إن عينة التدقيق تعني إجراءات على الأقل من 100% من البنود المكونة لرصيد حسابات فئة عمليات من أجل الحصول على أدلة إثبات وتقويمها من أجل صيانة النتائج المتعلقة بالمجتمع الإحصائي الذي سحبت منه العينة.

وتمثل عينات التدقيق تطبيق إجراءات الالتزام والإجراءات التفصيلية على الأقل 100% من النشاط لأي فقرة من فقرات البيانات المالية لأجل الحصول وتقييم الأدلة التدقيقية، لكي يتمكن المراجع من تكوين الرأي حول المجتمع الذي اخذ منه العينة الذي قد تم اختيارها إما بطريقة عشوائية أو بطريقة منظمة أو عن طريق التقسيم الطبقي.

ويمكن تقسيم المجتمع الإحصائي إلى وحدات معاينة بطرق مختلفة، كالتقسيم الطبقي الذي يهدف إلى تقسيم المجتمع الإحصائي إلى مجتمعات إحصائية فرعية تشترك مع بعضها بصفات معينة.

كما يجب تحديد الطبقات بوضوح،¹ ويجب أن يعتمد المراجع بصفة أساسية على أدلة إثبات ككل في تكوين رايه عن المعلومات المالية، وعند تكوين هذا الرأي لا يفحص المراجع عادة كل المعلومات والبيانات المتاحة له حيث انه من الممكن عن طريق العينة الحكيمة أو الإحصائية أن يصل إلى رأي بخصوص رصيد حساب أو مجموعة من العمليات أو إجراء رقابي.

ويهدف هذا المعيار إلى التعرف على العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار عند التصميم واختبار العينة وتقييم نتائج إجراءات المراجعة عليها.²

عند تخطيط عملية المراجعة يستخدم المراجع تقديره المهني لتحديد مستوى مخاطر المراجعة المحتملة وتشمل:

- مخاطر وجود أخطاء حتمية؛
- مخاطر الرقابة التي هي مخاطر قصور نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة فيمنع واكتشاف الأخطاء؛
- مخاطر عدم الاكتشاف؛³

عاشرا: قرائن الإثبات

يجب على المراجع ان يجمع الأدلة الكافية والملائمة كي يستطيع استخلاص نتائج محتملة يمكن الاعتماد عليها في إبداء رايه.⁴

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 270

² محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 215

³ المرجع نفسه، ص 217

⁴ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 273

وقد عرف المعيار اختبارات الرقابة على انها الاختبارات المنجزة للحصول على معلومات حول مدى ملائمة التصميم والتشغيل الفعال لكل من النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، إما الإجراءات الجوهرية فهي الاختبارات المنجزة بهدف الحصول على إثباتات تتعلق بكشف التحريفات المادية في القوائم المالية. يحصل المراجع على ادلة الإثبات بمزاولة كل من إجراءات مدى الالتزام وإجراء التحقق بطريقة أو أكثر من الطرق الآتية:

- الفحص المستندي؛
- الملاحظة؛
- الاستفسار والمصادقة؛
- الفحص الحسابي؛
- الفحص التحليلي؛¹

أحد عشر: الإقرارات الصادرة عن الإدارة

في حالة عدم الحصول على كفاية في الأدلة يحاول المراجع الحصول على ادلة من الإدارة يشير فيها إلى مسؤوليتها.

ويتعلق هذا المعيار بإقرارات الإدارة واستعمالها كأداة تدقيق، ويحصل المراجع على كثير من المعلومات والاستفسارات الشفوية أثناء عملية المراجعة ولهذا فإن سوء الفهم مع المراجع ينخفض كثيرا عند تأكيد القرارات الشفوية بإقرارات مكتوبة.²

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

لقد حددت المعايير الدولية للتقرير على انها تشمل ثلاثة معايير وقد تمثلت فيما يلي:

أولاً: التقرير

ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد وتقديم الإرشادات بشأن شكل ومحتوى تقرير المراجع وبيبين المعيار بان على المراجع أن يراجع ويقدم استنتاجات مستخلصة من قرائن المراجعة المجمعة كونها الأساس الذي يستند إليه في إبداء رايه في القوائم المالية، ومن القضايا التي يجب التركيز عليها في هذا التقييم كون القوائم المالية معدة بحسب المعايير الدولية أو بحسب المعايير المحلية إذا كانت هي المعتمدة ويجب أن يتضمن تقرير المراجع تعبيراً مكتوباً واضحاً عن الراي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.³

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 187

² هادي التميمي، مرجع سابق، ص 38

³ محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص 73

ثانياً: تقرير المراجع حول الارتباطات لغاية خاصة

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات بخصوص ارتباطات المراجعة ذات الغايات الخاصة،¹ وسوف يتم عرض معايير بالنسبة لتقارير المراجع عن:

✓ القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس محاسبي متكامل غير معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الوطنية أو المبادئ المقبولة عموماً.

✓ حسابات معينة أو عناصر بنود بيانات مالية؛

✓ التقيد بالاتفاقيات أو العقود؛

✓ القوائم المالية الملخصة؛²

ثالثاً: توثيق عملية المراجعة

يهدف هذا المعيار إلى وضع الإرشادات المتعلقة بتوثيق عملية المراجعة وبين أن على المراجع أن يوثق الأمور الهامة وخاصة القرائن التي قدمت أساساً لرأيه الذي قدم وفق المعايير الدولية كأوراق العمل التي يعدها المراجع أو المستندات التي يحصل عليها ويكمن أن تكون هذه القرائن محفوظة على أوراق أو أفلام أو رسائل إلكترونية وغيرها.

¹ حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 281

² محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص 281_283

المبحث الثالث: خطوات عملية مراجعة الحسابات

لكي تحقق مهنة المراجعة الخارجية أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإنها تفرض على المراجع الخارجي ثلاث خطوات رئيسية تتابعيه تكمل كل منهما الأخرى، وكل خطوة رئيسية تتضمن مجموعة من الخطوات الفرعية، يجب عليه إتباعها أثناء قيامه بتنفيذ المهمة، وهو ما أكدته معايير المراجعة العامة. هذه الخطوات الرئيسية الثلاث تتمثل في العناصر التالية⁽¹⁾

المطلب الأول: قبول المهمة والحصول على معرفة عامة حول المؤسسة.

الفرع الأول: قبول المهمة

قبل دخول مدقق الحسابات في مهمته وعند استلامه اقتراح من إحدى المؤسسات لتدقيق حساباتها، يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية قبل اتخاذ قرار التدقيق²:

1. تفادي الوقوع في تعارض أو مانع قانوني أو نظامي.
 2. التأكد من إمكانية القيام بالمهمة، وذلك من حيث القدرات الطاقم المكتبي التي تسمح له بتنفيذ مهمته.
 3. التأكد من إمكانية إبداء رأيه بكل حرية.
 4. في حالة استشعاره بتبديل لمدقق الحسابات معزول، عليه أن يتأكد أمام الشركة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفياً.
 5. على مدقق الحسابات أن يطلب القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين، ومجلس المراقبة والشركات المنسوبة، وإذا اقتضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينية.
 6. في حالة قبول المهمة وبعد التأكد من تعيينه، يقوم المدقق بإمضاء العقود التأسيسية ومحاضر التعيين مع تنويه بعبارة "قبول المهمة"، بعدها يعلم الشركة أو المؤسسة موضوع التدقيق برسالة يبين فيها الطرق المنهجية في مهمته، ويحدد ما يلي:
- أ. مسؤولياته.
 - ب. الأطراف المتدخلة أو الطاقم المكتبي العامل معه.
 - ج. فترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها.
 - د. قواعد العمل.
 - هـ. الفترات القانونية لقواعد العمل.
 - و. الفترات القانونية لإبداء التقارير.
 - ز. الأتعاب.

¹ محمد بوتين، مرجع سابق، ص 67

² وزارة المالية، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، 2002، ص: 71.

وبعد (15) يوم الموالية لتعيينه يقوم المدقق بإعلام المنظمة الوطنية التابع لها عن تعيينه، وذلك برسالة يوصي عليها. ثم تقوم المؤسسة بشهر تعيينه، وفي حالة تعدد مدققي الحسابات فكل واحد منهم يحترم الإجراءات السابقة الذكر وكأنه يعمل بمفرده.

في حالة رفض المهمة يقوم المدقق بإعلام المؤسسة عن رفضه برسالة مكتوبة في أجل أقصاه 15 يوما، التي تتبع قراره بالرفض.

الفرع الثاني: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة:

إن هذه الخطوة تعتبر من أهم الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة الخارجية، إذ أنه ليس من الممكن تصور مهمة مراجعة في المؤسسة دون تخصيص وقت لجمع معلومات ومعطيات عامة حول هذه المؤسسة. لذلك فإن المراجع الخارجي يبدأ انطلاقته في تنفيذ مهمته بالحصول على معرفة عامة حول المؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال قيامه بجمع المعلومات والمعطيات العامة حولها، لأن على ضوء نتائج هذه الخطوة يحدد المراجع الخارجي تفاصيل الخطوات اللاحقة لإنجاز مهمته. أما نوعية ومقدار هذه المعلومات العامة التي عليه القيام بجمعها، فيتحددان حسب أهداف ومسؤوليات المراجع. وهذه الخطوة الرئيسية تتضمن خطوات فرعية يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الخطوات الفرعية لعملية المراجعة التالي:

- التعرف على الوثائق الخارجية للمؤسسة. - التنظيم المهني. - عناصر المقارنة بين المؤسسات. - حوار مع المسؤولين. - زيارات ميدانية. - التعرف على الوثائق الداخلية	أ- أعمال أولية واتصالات أولى مع المؤسسة.
- تكوين الملف الدائم. - إعداد برنامج المراجعة الأولي.	ب- انطلاق الأعمال

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 68
وفيما يلي توضيح للخطوات التي تضمنها الشكل السابق:

أ - أعمال أولية واتصالات أولى مع المؤسسة:

أ_1 أعمال أولية

هي خطوة يطلع المدقق من خلالها على الوثائق الخارجية عن المؤسسة، مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع، وما كتب حوله وخصوصياته وحول المهنة والمؤسسة أحياناً. مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين مؤسسات القطاع.

أ_2 اتصالات أولى مع المؤسسة:

يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حواراً معهم ومن سيشغل معهم، أكثر من غيرهم، أثناء أدائه للمهمة. كما يقوم بزيارات يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة؛ نشاطاتها ووحداتها. وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيادة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكرارها.

ب - انطلاق الأعمال:

يحصل المدقق على نظرة عامة، شاملة وكاملة حول المؤسسة بعد قطع مختلف الخطوات وجمع معلومات تتصف بالديمومة، نسبياً، في الملفين هما:

➤ الملف الدائم:

يحتوي هذا الملف على العناصر التالية¹:

- ❖ **عموميات:** تشتمل هذه النقطة على كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة، وكل ما يصف عملياتها وأنشطتها ومراحل التصنيع الأساسية داخلها والخريطة التنظيمية مع ذكر أسماء ومراكز الأشخاص المسؤولين داخلها والوسائل التقنية الكفيلة بتحقيق الخطة الإنتاجية المرسومة من قبلها.
- ❖ **وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية:** يشتمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى المديريات والوظائف.
- ❖ **الحسابات السنوية والتقارير:** يحتوي هذا العنصر على كل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة من الموجودات ومطالبات وحسابات النواتج والأعباء وحسابات النتائج وبرامج المراجعة بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية، وكذا التقارير العامة والخاصة والاستثنائية المتعلقة بحسابات المؤسسة.
- ❖ **التحليل الدائمة للحسابات:** يكون من المفيد أن يحتفظ المراجع في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السابقة وأخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص: 128-131

❖ كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي: يحتفظ المراجع بالوثائق الواردة من ادارة الضرائب والدالة عن نظام التصاريح الواجب اتباعه وعن المعدلات الواجب الخضوع لها، وكل ما يتعلق بالرقابة الجبائية وشبه الجبائية والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

❖ كل ما يتعلق بالجانب القانوني: تحتوي هذه النقطة على العناصر المكونة للشق القانوني للمؤسسة، مثل محاضر الاجتماع لمجلس الإدارة وكذا العقود المبرمة مع المؤسسة كعقد التأمين أو عقود الصفقات والوثائق المتعلقة ببراءات الاختراع وما يتعلق بالتقارير القانونية.

➤ الملف السنوي:

يتضمن كافة الأوراق والمستندات والوثائق التي¹:

- ✓ نسخة من القوائم المالية التي أعدتها إدارة المنشأة.
 - ✓ نسخة من ميزان المراجعة المستخدم في إعداد القوائم المالية.
 - ✓ ملخص لقيود التسويات التي قامة إدارة المنشأة بإجرائها في نهاية السنة المالية.
 - ✓ محاضر جرد الأصول الملموسة والموجودة في حيازة المنشأة مثل المخزون السلعي، النقدية، والاستثمارات في الأسهم.
 - ✓ نسخة من قائمة التسوية.
 - ✓ نسخة من المراسلات مع البنوك.
- وقد يحتفظ المراجع بجانب الملف الدائم والملف السنوي بسجل الملاحظات الذي يدون فيه بعض الأمور الهامة والتي تحتاج إلى فحص أو تحقق من جانب المراجع. ومن أمثلتها:
- بيان المستندات المفقودة.
 - أرصدة حسابات دفتر الأستاذ العام الهامة و/أو التي يخشى تعديلها، والاطلاع عليها بعد كل زيارة للتأكد من عدم إجراء تعديلات عليها.
 - الأمور التي حرر عنها المراجع مراسلات للمنشأة طلباً لإيضاحات أو استفسارات أو مستندات معينة.
 - بيان بالأخطاء التي اكتشفها المراجع أثناء عملية المراجعة.
 - بيان بالمستندات غير المستوفاة للنواحي الشكلية والموضوعية.

المطلب الثاني: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

قبل أن نخوض في إجراءات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حري بنا أن نوضح بصورة مختصرة مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها كما يلي:

¹ حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، مصر، المكتبة العصرية، 2007، ص: 214

الفرع الأول: نظام الرقابة الداخلية: يتكون هذا النظام من بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة، ويتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة الشركة، للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقق بقدر المستطاع، من النظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمناً الالتزام باللوائح في التحقق من حماية الأصول، واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، ودقة اكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية

الفرع الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية: تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

- البناء التنظيمي للمؤسسة ويتمثل في (الهيكل التنظيمي، اللوائح التنظيمية، وجود لجنة للمراجعة، التكاليف المعيارية، الموازنات التخطيطية، التقارير ودراسة الحركة والوقت).
- النظام المحاسبي ويتمثل في (مجموعة دفترية كاملة ومستندات داخلية كافية، نماذج ومستندات مصممة بصورة جيدة، دليل حسابات مبووب مفصل لكل حساب، دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية، نظام لمحاسبة التكاليف في المؤسسات الصناعية ونظام ضبط داخلي كفاء).
- وجود مراجعة داخلية.
- التدريب وسياسة التوظيف.
- معايير ومستويات الأداء.
- الإجراءات الوقائية ومنها التأمين على أصول المؤسسة ضد المخاطر المختلفة، الجرد المفاجئ والمستمر.

بعد المقدمة السابقة الموجزة عن نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتوضيح الخطوات الفرعية التي يتبعها المراجع في سبيل دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية، والتي يظهرها الشكل التالي:

الفرع الثالث: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

أولاً: جمع الإجراءات (saisie des procédures)

يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه لملاحظات (المكتوبة وغير المكتوبة) لها. إن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظم فإنه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمخلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة. وكل نظام جزئي، حسب نفس النظرية، يمكن أن يجرأ بدوره إلى أنظمة جزئية وهكذا... والمثال على ذلك عملية البيع للزبائن. إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول عملية البيع (كوجود دليل) أو يدون ملخصاً لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط التتبع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها. كما يمكن فتح استمارات مفتوحة (questionnaires ouverts) تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحاً لكل

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، (الاسكندرية، مصر، دار المعرفة، 2002)، ص 106

جوانب العملية. إن إجراءات عملية البيع كمثال لابد أن تتضمن: تسجيل طلبية الزبون، تسليم السلعة، إعداد الفاتورة، التسجيل المحاسبي في عملية القبض والتسجيل لها.¹

ثانياً: اختبارات الفهم والمطابقة

يحاول المدقق أثناء هذه الخطوات فهم النظام المتبع وعليه أن يتأكد من أنه فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق (test de conformité et de compréhension) أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصها بعد تتبعه للعمليات.²

يتم تطبيق هذه الاختبارات بطريقتين هما:³

❖ الملاحظة المباشرة أو التأكد الشفهي

تتمثل في الدخول مباشرة في الاتصال مع مختلف المنفذين من أجل التأكد من مدى سير العمليات والتحقق من العناصر المادية المصرح بها وأنها فعلاً موجودة.

❖ التأكد البعدي

يعيد محافظ الحسابات التأكد من معطيات المحصلة وضمان صحة وصدق النظام.

ثالثاً: التقييم الأولي للمراقبة الداخلية

يمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه مبدئياً لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها ارتكاب أخطاء وتزوير).

تستعمل في هذه الخطوة غالباً استمارات مغلقة (questionnaires fermes)، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو لا، ويكون الجواب بنعم إيجابياً والجواب بلا سلبياً.⁴

رابعاً: اختبارات الاستمرارية والمداومة

يتم تحديد نقاط القوة النظرية لنظام الرقابة الداخلية ونقاط الضعف فيه ولا يكفي المراجع بتحديد نقاط القوة النظرية فقط بل يسعى لتأكيد ما إذا كانت مطبقة، وبصفة مستمرة ودائمة، فوجودها لا يعني أن نظام الرقابة الداخلية ملائم، بل اختبار درجة تطبيق هذه النقاط لأنها في حالة عدم تطبيقها تتقلب من نقاط قوة نظرية إلى نقاط ضعف عملية.

إن اختبار الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختصار الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خلافاً.⁵

¹ محمد بوتين، مرجع سابق، ص72.

² محمد بوتين، مرجع سابق، ص73.

³ Jean Raffegau, pierre dufils, Ramon Gonzalez, Frank I.Ashworth, techniques et pratique des Affaires: Audit et contrôle des comptes, Edition PUBLI -UNION, paris, 1979

⁴ محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 73-74.

⁵ محمد بوتين، مرجع سابق، ص74.

خامسا: التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

باعتقاد المدقق على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة. هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط القوة ونقاط الضعف) يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات. تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريراً حول المراقبة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة، كما تمثل أحد الجوانب الإيجابية لمهمته¹ ويتضمن تقرير المراجع الذي فيه رأيه حول نظام الرقابة الداخلية ما يلي²:

- ✓ نطاق مهمة المراجع في فحص نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ الفترة أو تاريخ سيران رأي المراجع.
- ✓ التأكد من أن مسؤولية وضع وتطوير الرقابة على عاتق الإدارة
- ✓ رأي المراجع عما إذا كان النظام ككافيا لتحقيق أهدافه العريضة الخاصة بالوقاية أو منع حدوث الأخطاء أو المخالفات ذات الأثر الجوهرية على القوائم المالية.

الشكل رقم 03: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

أ - جمع الإجراءات	- استعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح. - ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة.
ب - اختبارات التطابق (الفهم)	- تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته.
ج - تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية	- نقاط قوة النظام - نقاط ضعف النظام.
د - اختبارات الاستمرارية	- اختبارات للتأكد من تطبيق نقاطا لقوة في الواقع.
هـ - تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية	- نقاط قوة النظام - ضعف وقصور النظام - النتائج.

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص 67

¹ محمد بوتين، مرجع سابق، ص ص 74-75.

² نجود تريش، مرجع سابق، ص 38-39.

المطلب الثالث: فحص حسابات القوائم المالية وإعداد التقرير:

الفرع الأول: فحص حسابات القوائم المالية

بعد أن ينتهي المراجع من الدراسة والتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، يبدأ في القيام بإجراءات هذه الخطوة المتعلقة بفحص الحسابات والقوائم المالية. والموضحة بالشكل التالي:

❖ إجراءات فحص حسابات القوائم المالية

الشكل رقم 04: إجراءات فحص الحسابات القوائم المالية:

1. تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية	- إعادة النظر في برنامج المراجعة: • تخفيف البرنامج. • تدعيم البرنامج بإجراءات إضافية.
2. اختبارات السريانية والتطابق	- اختبارات التطابق (إعادة النظر في المعلومة، مقارنة عن طريق العمليات الحسابية). - اختبارات التطابق بواسطة الوثائق الداخلية. - اختبارات التطابق بواسطة المصادقات الخارجية. - اختبارات التطابق بواسطة المشاهدة المادية.
3. انتهاء عملية المراجعة	- فحص الأحداث ما بعد الميزانية. - فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية. - إعادة النظر في أوراق العمل. - إصدار الرأي. - التأكد من مدى توفر مبادئ المحاسبة.

المصدر: محمد بونتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص83

وفيما يلي توضيح للإجراءات التي تضمنها الشكل السابق:

✓ تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية: كما سبق القول فإن نتائج لتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الذي قام به المراجع، يكون لها تأثير كبير على إجراءات المراجعة وخاصة إجراءات فحص الحسابات. فعلى ضوء تلك النتائج يقوم المراجع بإعادة النظر في برنامج مراجعته وتحديد نطاق وطبيعة وتوقيت وحجم إجراءات الفحص التي ينبغي عليه أن يقوم بها، ففي حالة قوة النظام يقوم المراجع بتخفيض إجراءات فحصه، إلا أنه لا يمكنه الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو

استبعادها نهائياً حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام رقابة داخلية ممتاز، أما في حالة ضعف النظام فيقوم بتدعيم برنامج مراجعته بإجراءات مراجعة إضافية أهمها إجراءات فحص الحسابات¹.

✓ **اختبارات السريانية والتطابق:** هي اختبارات يتم تصميمها لاختبار الأخطاء أو المخالفات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على أرصدة القوائم المالية، فهي تمثل تحديداً واضحاً للتحريف في الحسابات (2)

✓ **انتهاء عملية المراجعة:** كما نعلم أن نهاية عملية المراجعة هي قيام المراجع بإصدار رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة. فبعد أن يقوم المراجع بتنفيذ خطوات وإجراءات المراجعة السابق ذكرها وقبل إدلائه بهذا الرأي النهائي يجب عليه أن يقوم بالإجراءات التالية استكمالاً لعملية المراجعة:

- التأكد من مدى توفر مبادئ وقواعد المحاسبة
- فحص الأحداث ما بعد الميزانية
- فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية
- إعادة النظر في أوراق العمل
- إصدار الرأي

الفرع الثاني: إعداد التقرير

إن إعداد تقويم نهائي للتدقيق والفحص الذي قام به المدقق طيلة فترة المهمة هو آخر مرحلة ويمكن اعتبارها المنتج النهائي ويتميز هذا التقرير بالشمولية والدقة مع عرض كل الأدلة والقرائن التي تثبت حكم وتقدير المدقق لنظام المعلومات في المؤسسة.

ومنهجياً يمكن تقسيم المرحلة النهائية للتدقيق إلى جزأين متتاليين ومتكاملين كالتالي³:

أولاً: الاجتماع النهائي

ويضم كلا من المدقق والمسيرين ومختلف المسؤولين فتكمن أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المدقق أثناء أداء مهمته، وتسجل هذه الخلاصة التي تمت مناقشتها في لوائح.

وبناء على ذلك سيحاول المدقق عرض المشاكل والتوصيات استناداً على الأولويات ودرجة الأهمية مراعيًا بذلك الأهمية النسبية ومتجنباً في نفس الوقت المشاكل الوهمية والتي تؤدي إلى سوء سمعة المدقق لعدم كفاءته في حصر جيد للأوضاع، وعليه يتطلب التحضير الجيد لنجاح الاجتماع أو المقابلة النهائية سواء من ناحية العرض أو عند مناقشة التوصيات.

¹ هادي التميمي، مرجع سابق، ص 35

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002)، ص 70

³ بن عيسى رقيق، التدقيق المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير في علوم التدقيق، 2010، ص 48.

ثانيا: تقرير المراجعة

التقرير هو المنتج النهائي والكتابي لعملية التدقيق إذ ليس من الممكن تصور مهمة تدقيق ومراجعة بدون تقرير يكشف عن حكم المدقق عن وضعية المؤسسة، كما يعتبر أداة عمل للمدققين والمسيرين على حد سواء، وبناء على هذا يتم توضيح ما يلي في التقرير¹:

1. تقييم نظام الرقابة الداخلية.
2. الكشف عن الأوضاع السائدة مع وجود الأدلة والقرائن الكافية للحكم النهائي عليها.
3. اقتراح توصيات وتوجيهات لتصحيح الأخطاء والمخالفات.

المطلب الرابع: تقارير المراجعة المحاسبية

تستهدف عملية المراجعة إعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناء على ما يقوم به مراجع الحسابات من فحوص واختبارات ويقوم مراجع الحسابات بتخطيط أعمال المراجعة للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية المراجعة.

الفرع الأول: مفهوم تقرير المراجعة المحاسبية

التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي مراجع الحسابات في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، فالتقرير الذي يعده المراجع يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة.

حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمراجع حتى يتمكن من الفهم الجيد للمقصود بتقارير المراجعة الخارجية، لا بد من أن نفرق بين ثلاثة مصطلحات أساسية وهي: الشهادة، التقرير والرأي.

حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنودا أخرى علاوة على رأي المراجع حول البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

الفرع الثاني: أنواع التقارير

هناك عدة أنواع وتقسيمات للتقارير فنجد⁽²⁾:

- من حيث درجة الالتزام في إعدادها تنقسم إلى: تقارير عامة، تقارير خاصة.
- من حيث ما تحتويه من معلومات تنقسم إلى: تقارير مختصرة، تقارير قصيرة وتقارير طويلة.

¹Hamimi Allel, «Le contrôle interne et l'élaboration du bilan comptable», Alger, O.P.U.1993, p55

² حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، باتنة،

- من حيث أنواع الرأي ينقسم إلى: التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب وتقرير عدم إبداء الرأي
 - حسب ناحية التوجيه تنقسم إلى: تقارير موجهة إلى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة إلى الجمعية العامة للمساهمين وتقارير موجهة للإدارة تكون مطولة ومكملة للتقرير القصير.
- وعموما سنركز في هذه الدراسة على أربع أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي:

✓ التقرير النظيف:

- يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه خمسة شروط هي⁽¹⁾
- تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته وإجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية.
 - أن القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما
 - عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي
 - صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي
 - حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية
- لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية

✓ التقرير التحفظي:

يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، في كون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ⁽²⁾.

✓ التقرير السالب:

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

¹ فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة،

الجزائر، 2003 / 2004 ص 28

² حكيمة مناعي، مرجع سابق، ص 18

يعتبر الرأي السلبي أمراً نادر الحدوث لأن المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالباً ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات.

✓ تقرير الامتناع عن إبداء الرأي:

يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي⁽¹⁾:

- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكنه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدة الحسابات
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديدها على حقوق الاختراع لشركة أخرى، أو قضية منع عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاً
- في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية. في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها.
- عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك غالباً ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبيدي المراجع رأيه فيها.

الفرع الثالث: المتطلبات الخاصة بعناصر التقرير

يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات، عن مراجعة القوائم المالية للمشروع، العناصر الرئيسية التالية²:

أولاً: عنوان التقرير

يجب أن يعنون التقرير بعبارة "تقرير مراقب الحسابات" لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين، مثل مديري المنشأة أو مجلس الإدارة أو المراجعين الخارجيين الآخرين، الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي يلتزم بها مراقب الحسابات.

ثانياً: الموجه إليهم التقرير

يجب أن يوجه تقرير مراقب الحسابات إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح. ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو إلى أعضاء مجلس الإدارة المنشأة التي تمت مراجعة قوائمها المالية.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، (عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى 2006،

الطبعة الثالثة 2011) ص 51

² عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، مصر، الاسكندرية، الجزء الأول، 2001، الدار الجامعية، ص ص: 169، 172.

ثالثا: الفقرة الافتتاحية

وهي الفقرة الأولى في تقرير مراقب الحسابات. ويجب أن تتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تمت مراجعتها، سنة المراجعة، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية وإبداء الرأي عليها.

رابعا: فقرة النطاق

وهي الفقرة الثانية في التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ. ويجب أن تتضمن ما يلي: وصفا لنطاق المراجعة، أداء مراقب الحسابات لإجراءات المراجعة، الهدف من التخطيط وتنفيذ المراجعة، وصف عملية المراجعة، وأن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساسا مناسباً لإبداء الرأي على القوائم المالية.

خامسا: فقرة الرأي

وهي الفقرة الثالثة والأخيرة، في حالة التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ. وتتضمن الإشارة إلى رأي مراقب الحسابات على القوائم المالية ككل.

سادسا: تاريخ التقرير

- من المفروض أن يؤرخ تقرير مراقب الحسابات بتاريخ يوم اكتمال عملية المراجعة، إلا أن مسؤولية مراقب الحسابات هي إصدار تقرير عن القوائم المالية التي أعدتها وتعرضها للإدارة. ولذلك يجب ألا يؤرخ التقرير بتاريخ سابق على توقيع، أو اعتماد، الإدارة للقوائم المالية.
- ودلالة تاريخ التقرير أنه يوضح للقارئ أن مراقب الحسابات قد أخذ في اعتباره تأثير الأحداث والمعاملات التي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية، والتي نمت إلى عمله حتى ذلك التاريخ، حتى ولو كانت تالية لتاريخ نهاية السنة المالية.

سابعا: عنوان مراقب الحسابات

يجب أن يحدد التقرير عنوانا معيناً لمراقب الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مراقب الحسابات، المسؤول عن عملية المراجعة.

ثامنا: توقيع مراقب الحسابات

يجب أن يوقع التقرير باسم مراقب الحسابات المعين لأداء التكليف بمراجعة القوائم المالية. ويجب أن يكون توقيعه مقرونا برقم سجل المحاسبين والمراجعين الخاص به.

خلاصة:

مما تقدم يتضح بأن المراجعة تهدف إلى التحقق من صحة وصدق البيانات المحاسبية والمالية ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة والنتيجة المسجلة من طرفها، عن طريق إبداء رأي فني ومحايد حول تلك البيانات المفحوصة من طرف مراجع الحسابات، والذي يشترط فيه أن يكون مستقلاً عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة، وذلك في إطار معايير مراجعة تحظى بالقبول العام والمنهجية التي وضعت لتنظيم هذه المهنة.

الفصل الثاني: القوائم المالية

تمهيد:

تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم ، والتي تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، على أنه يجب الإشارة إلى أن هذه القوائم لا تعطي سوى جزء من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية، وفي الوقت الحالي، وفي ظل تعقد النشاط الاقتصادي وبيئة أداء الأعمال أصبح من المستحيل عملاً الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية في صلب القوائم ذات الغرض العام، والنتيجة أن هناك قدر كبير من المعلومات، محاسبية وغير محاسبية، الملائمة يتعين الإفصاح عنها خارج نطاق هذه القوائم الأساسية مثل: التنبؤات والتوقعات الخاصة بالفترات القادمة، تحليلات الإدارة وخططها المستقبلية، الأحداث الهامة التي تقع بعد تاريخ الميزانية

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقاً للظروف، أما مسئولية مراجع الحسابات الخارجي هو إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة تعاريف منها:¹

أولاً: حسب معيار (IAS/IFRS1) تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.

ثانياً: هي وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه.²

ثالثاً: هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات...)³.

كما بين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة، فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها سنوياً، تعد طبقاً للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتهدف أساساً إلى اعلام الأطراف الخارجية والداخلية وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة وتتمثل هذه القوائم في:

✓ الميزانية قائمة (المركز المالي)

✓ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

✓ جدول التغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)

¹ عبد الوهاب نصر علي، القياس والافصاح المحاسبي، (الاسكندرية، مصر، الجزء الأول. الدار الجامعية، 2007)، ص10

² أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، مصر، إسكندرية، الدار الجامعية: 2003، ص43.

³ طارق عبدالعال حماد، التقارير المالية - أسس الإعداد والعرض والتحليل، مصر، إسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص:39.

✓ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج¹

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومستخدميها.

الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الخاصة على مستوى هذا الأخير للمنشأة، وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي:²

✓ **القابلية للفهم (intelligibilité):** يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها

لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد.³

✓ **الملائمة (pertinence):** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة

لاحتياجات متخذي القرار من جهة، وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار

بحيث تساعد المعلومات المستخدمين على إجراء التنبؤات حول نتائج الأحداث في الماضي والحاضر، والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية.⁴

✓ **القابلية للمقارنة (comparabilité):** تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم

بطريقة متسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات.⁵

¹ شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 43

² أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص50

³ هوارى سويسى، بدر الزمان حقاني، مداخلة بعنوان، نموذج مقترح مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي،

الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

⁴ Donald E. kieso, jerry j. Weygand, terry D. warfield, *intrmdiat Accounting*, 2nd Edition publisher, john wiley & sons, new York, USA, 2007, p48.

⁵ علي عزوز، محمد مثلوي، مداخلة بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي

في ظل المعايير المحاسبة الدولية "" تجارب تطبيقات وافاق "" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

✓ **المصداقية (reliability):** تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها

مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة.
- تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني.
- الحياد.
- الحيطة والحذر.
- الشمولية.

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناءا على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى، ويمكن تصنيف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية إلى: مستخدمون داخليون وخارجيون.¹

أولاً: المستخدمون الداخليون

ونذكر منهم:

➤ **مجلس الإدارة**

يحتاج مجلس الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لاستخدامها في التخطيط والرقابة على أنشطة المؤسسة، واتخاذ قرارات لتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات البديلة.²

➤ **العاملون (الأجراء أو الموظفون)**

هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة على دفع التعويضات، المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل،³

ثانياً: المستخدمون الخارجيون

➤ **المستثمرون:** يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح،

¹ محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009، ص15.

² على أحمد أبو الحسن و محمد سمير صبان، المحاسبة المتوسطة، المفاهيم و معايير القياس و الإفصاح المحاسبي، (الدار الجامعية: إسكندرية-مصر، 1997)، ص: 10.

³ صالح مرزوقة، مداخلة بعنوان، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص08.

- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق،
- **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني للوحدة الاقتصادية،
- **العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم،
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى،
- **الجمهور:** تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تقيّد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

الجدول رقم (2) مستخدمو القوائم المالية.

المستخدمين	الحاجة من المعلومات
المستخدمون الداخليون	مجلس الإدارة
	التخطيط والرقابة على أنشطة المؤسسة
المستخدمون الخارجيون	العاملون
	الاستقرار والمكافآت....
	المستثمرون
	الخطر والإيراد
	المقرضون
	استلام مبلغ القروض والفوائد في تاريخ الاستحقاق
	الموردون
	استلام المبالغ المستحقة لهم عند الاستحقاق
المستخدمون الخارجيون	العملاء
	التأكد من توفر ضمانات وخدمات ما بعد البيع
	الدولة والمنظمات العامة
	صياغة سياسة جبائية
الجمهور	الإسهام في الاقتصاد المحلي، تطور ونجاح المؤسسة...

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

للقوائم المالية أهمية بالغة وعدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

أولاً: أهمية الميزانية

تتبع أهميتها من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس كما يلي¹:

✓ حساب معدلات العائد للاستثمار.

✓ تقييم هيكل رأس المال للمنشأة.

✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية للحكم على درجة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقديرها².

ثانياً: أهمية جدول حساب النتيجة³

✓ تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المنشأة في المستقبل.

✓ تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.

✓ تساعد في التأكد من الاستخدام الأمثل لمصادرها الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية جدول التغيرات في الأموال الخاصة⁴

✓ الإفصاح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، وما

ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة.

✓ تقوم بترصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية لغاية نهايتها.

رابعاً: أهمية جدول سيولة الخزينة⁵

✓ تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال التي تعرضها كل من قائمة المركز المالي

وقائمة الدخل.

✓ تعرض ملخص تفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الدورة المالية.

¹ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، فلسطين، غزة، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2005، ص: 21.

² دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب احمد حامد حجاج، المملكة العربية السعودية، الرياض، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، 2005، ص: 224.

³ فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص: 20.

⁴ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2003، ص: 298.

⁵ Cartherine Maillet, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/ IFRS, Edition BERTI, 2006 p : 22.

✓ تمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية، فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء.

خامسا: أهمية ملحق الكشف المالية

✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشف مالية.

✓ مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الاموال الخاصة.

✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرها.

✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

✓ الطابع الملائم للإعلام.

✓ أهميته النسبية.

وفعلا فإن الملحق يجب ألا يشمل إلا على المعلومات الهامة. الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

➤ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشف المالية:

يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة

1- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها

2- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشف المالية ولاسيما:

- في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية
- في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاحتياجات مالا يقل عن 20 من راس المال
- في مجال تقييم الارصدة
- في مجال تقييم ومتابعة المخزونات
- في مجال تقييم الاصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية

3- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما

4- تفسيرات لعدم ادراج الحسابات في المحاسبة او عمليات اعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات

المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة

5-التأثير في نتيجة التدابير الاعفائية الممارسة من اجل الحصول على تخفيضات جبائية

- 6-تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ، تبرير هذه التغيرات التأثير في النتائج ورؤوس الاموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة
- 7-بيان ما يحتمل وقوعه من اخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية طبيعتها، وتأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الادراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم المالية الموحدة، التي تعدها الوحدات التجارية والصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص.¹

كما تهدف إلى عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من اجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم.

ويمكن تلخيص بعض هذه الأهداف في العناصر التالية:²

- ✓ الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً) والبنود التي تؤثر في عملية تحديده .
- ✓ تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة، أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام.
- ✓ إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- ✓ تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية تصنع على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانه

✓

¹سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 25.

²سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك (بيروت، لبنان ،اتحاد المصار العربية،2000)،ص28

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعتبر الكشف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، حيث يتم إعداد هذه الكشف تحت إشراف مدراء المؤسسة، و يجب أن يتم توضيح المقرر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة)، تاريخ إقفال القوائم المالية، و العملة المستعملة في قياس القوائم المالية. وحسب النظام المحاسبي المالي فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشف مالية حيث أنها تشمل:

المطلب الأول: الميزانية

الفرع الأول:

إن الميزانية تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وقد جاء في نص المادة 1-220 أن: "الميزانية تصف بصفة منفصلة، عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول (أو العناصر) الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر"¹:

أولاً: الأصول

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول على أنها مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية، وتشمل عناصر الأصول²:

- التثبيات المعنوية أو التثبيات غير المادية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم المحلات التجارية، العلامات الجديدة، برامج الإعلام الآلي...
- التثبيات العينية أو المادية وهي أصول محتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية، ونذكر منها: الأراضي، المباني، التجهيزات...
- الأصول المالية تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل: المساهمات والحقوق المماثلة، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، قروض، أصول مالية غير متداولة.
- المخزونات تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة الموالية، والتي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع، المواد واللوازم، والمنتجات نصف المصنعة، والتامة الصنع).
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) وهي مبلغ الضريبة الواجبة التحصيل أثناء سنوات مالية قادمة.
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).

¹ Le Système Comptable Financier, Conseil national de la comptabilité, 2009, p70

² النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، متبعة للطباعة، الجزائر، 2008، ص 46.

- خزينة الأموال والعناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

ثانيا: الخصوم

- حسب النظام المحاسبي المالي فإنّ الخصوم هي الالتزام الراهن للمنشأة المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية¹.
- وتشمل عناصر خصوم الآتي:²
 - رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
 - الموردون والدائنون الآخرون.
 - خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) وهي مبلغ الضريبة الواجبة الدفع.
 - الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
 - مؤونات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا).
 - خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

الفرع الثاني: الشكل العام للميزانية

إن شكل الميزانية المالية يختلف باختلاف المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب معياري السيولة (الأصول) والاستحقاقية (الخصوم)، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، وهذه المجاميع هي التبت تستعمل كمعطيات للتحليل المالي، وبالتالي تظهر الميزانية

الملحق رقم 01 يبين الشكل العام للميزانية

المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة

الفرع الأول: تعريف جدول حساب النتيجة

عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات (الناتج) المنجزة من طرف المنشأة خلال السنة المالية. ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبين النتيجة الصافية للدورة ممیزا بين الربح أو الخسارة. أي أنّ نتيجة الدورة المالية تمثل الفرق بين ناتجها وأعبائها³.

وقد قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لتقديم جدول حساب النتائج:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 09-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، الجريدة

الرسمية رقم 19، المؤرخ في: 25-03-2009، ص88.

² النظام المحاسبي المالي، المرجع السابق، ص: 47.

³ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، (دار النشر جيطلي: برج بوعريش-الجزائر، 2009)، ص 153.

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- وإما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: عناصر حساب النتائج

تقسم عناصر حساب النتائج إلى صنفين:¹

أولاً: النواتج

وهي مضاعفة أو زيادة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة الأصول أو تقلص (انخفاض) الخصوم، ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة بطريقة أخرى غير الزيادات المتأتية من تقديم حصص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة.

ثانياً: الأعباء

وهي عبارة عن انخفاض المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاكات وخروج أو نقصان الأصول، أو حدوث خصوم ويكون من آثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين، ويشمل تعريف الأعباء أيضاً الخسائر والأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل: تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

أما المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كالاتي:

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- ✓ نواتج الأنشطة العادية.
- ✓ النواتج المالية والأعباء المالية.
- ✓ أعباء المستخدمين.
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ✓ مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والتثبيتات المعنوية.
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية.
- ✓ عناصر غير عادية (نواتج أو أعباء)
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع

الشكل العام لجدول حساب النتيجة تم تدعيمه بالملحق رقم 02

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 19، المرجع السابق، ص-ص: 82-88.

المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة:

معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطورات الأموال الخاصة، بينما جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، من خلالها تحلل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

قائمة التغيرات للأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:¹

- النتيجة الصافية للفترة.
 - كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
 - تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
 - النتيجة الإجمالية للفترة والتي تتناسب مجموع العناصر السابقة
 - العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
 - توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.
- الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة:

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
 - تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.
 - تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين.
 - تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر
 - زيادة رأس المال النقدي المتتالي عند إصدار السهم.
 - تحويل الالتزامات لأسهم
 - علاوات الإصدار، الإدماج والمساهمات.
 - علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي أو عن تحويل الالتزامات
- يبين بأن تكاليف التعاقد الخاصة بالأموال الخاصة، يجب إنقاصها من الأموال الخاصة، إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد وإذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد، هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار، بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة الذي يجب على الوحدة أن تتجزه قصد تقديم معلومات مالية تلبي التنظيم المحاسبي المالي الجديد.

الملحق رقم 04 يبين تغيرات الأموال الخاصة

¹شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 54-55

المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة وملحق الكشف المالية

الفرع الأول: جدول سيولة الخزينة

• تعريفه:

إن جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة، لذا يتم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة ومكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يدعى بجدول تدفقات الخزينة. وعليه يمكن تعريف جدول سيولة الخزينة على أنه: ذلك الجدول الذي يشرح فيه كيفية تغير الخزينة، ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة¹.

• أهدافه

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المنشأة على توليد الأموال وما يعادلها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ويقوم جدول سيولة الخزينة بتقديم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها²:

✓ التدفقات الناتجة عن أنشطة العمليات (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

✓ التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستثمار (سحب الأموال عند الشراء وتحصيل أموال عند بيع أصول طويلة الأجل).

✓ التدفقات الناتجة عن أنشطة التمويل (أنشطة يكون لها أثر تغيير وحجم بنية الأموال الخاصة أو القروض).

✓ تدفقات الخزينة الناتجة عن فوائد حصص ربح الأسهم، تقدم بصفة منفردة وتصنف بصفة دائمة من دورة إلى أخرى في أنشطة العمليات، الاستثمار أو التمويل.

• عرض قائمة التدفقات النقدية

لقد حدّد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي طريقتين في عرض جدول سيولة الخزينة³:

¹ مليكة زعيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² Système Comptable Financier, op-cit, p 75.

³ نصر الدين بن نذير وعمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.

❖ جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

تحتوي قائمة تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:

1. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: وتحدد كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

- الضرائب عن النتائج المدفوعة.

+ / - تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

2. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار وتحدد كما يلي:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

3. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل وتحدد كما يلي:

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

❖ جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

1. أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).

2. التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة).

3. التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات بشكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردين و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاقتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كقروض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدا وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم.

1. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: وتتحدد كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية

- الاهتلاكات والمؤونات.

- تغير الضرائب المؤجلة.

- تغير المخزونات.

- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

- تغير الموردين والديون الأخرى.

- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

جدول تدفقات أموال الخزينة انظر الملحق رقم 05

الفرع الثاني: محتوى ملحق الكشف المالية

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات. تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشف المالية. بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشف المالية.

المبحث الثالث: جودة القوائم المالية.

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

تعريف جودة المعلومات المحاسبية

الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، كما تعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة الشركة.¹

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومة المحاسبية

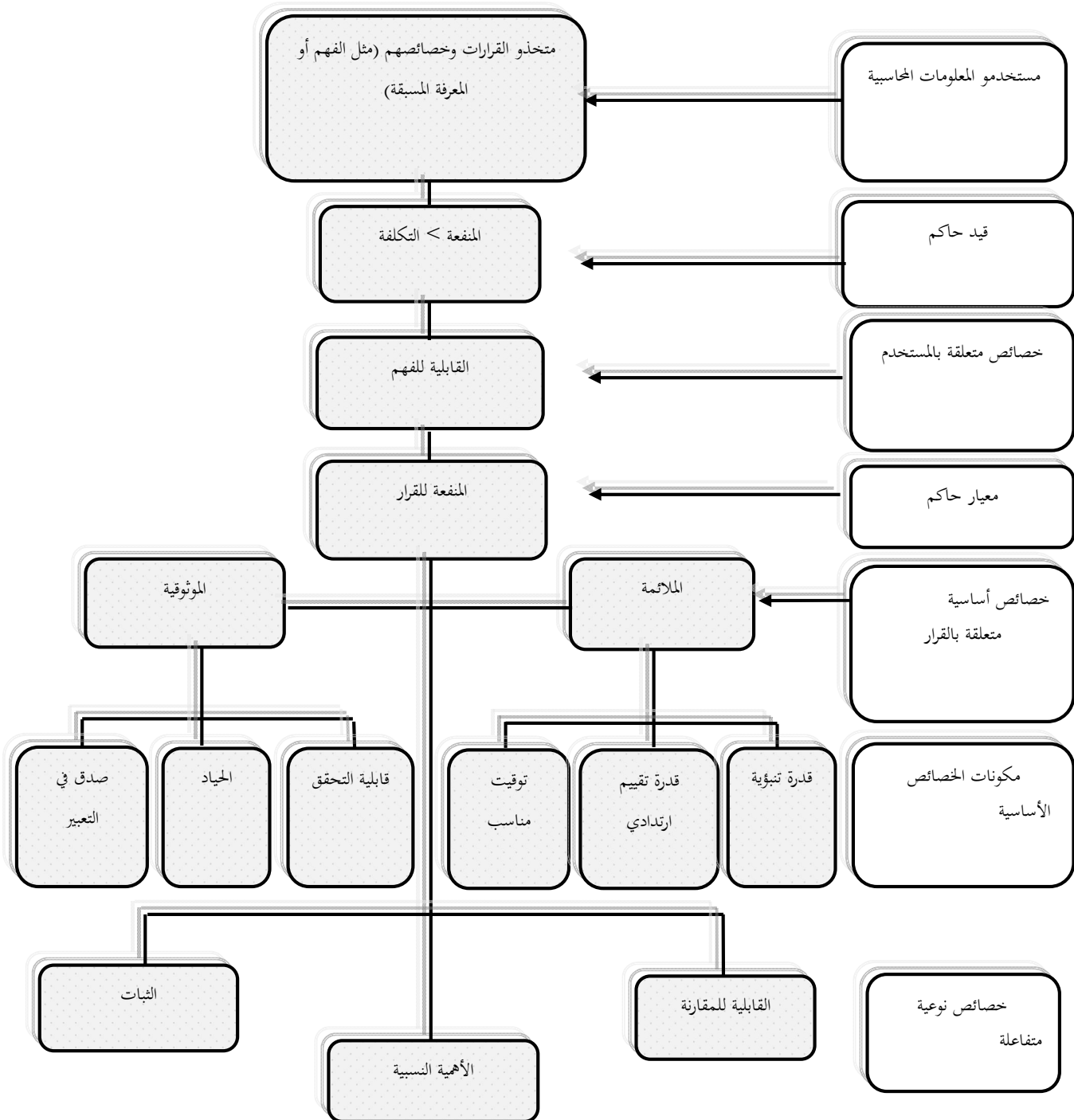
للمعلومة المحاسبية خصائص نوعية وأخرى ثانوية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الخصائص النوعية

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص54.

الشكل رقم (5): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري-التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص68.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختصار كما يلي:

أولاً: الخصائص الأساسية

وتشمل على خاصيتين وهما:

1. **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية¹، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي²:

أ. **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

ب. **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

ج. **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

2. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"³.

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي:

أ. **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

ب. **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

¹Ali Tazdait, *maitrise du système comptable financier*, 1^{er}Ed ACG, Alger 2009, p23

² محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 02، 2008 ص333.

³ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 02، 2009، ص 75.

ج. **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملاءمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

ثانياً: الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي¹:

1. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

2. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

3. **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاماً في تنفيذ عملية الدمج لبند المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية².

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم

¹ رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق، ص ص80-81.

² محمد مطر وآخرون ، مرجع سابق، ص335

على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

المطلب الثالث: معايير جودة القوائم المالية

تعتبر التقارير المالية ذات الجودة العالية أحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يعتمد متخذ القرار، وتتوفر فيها كل خصائص الجودة والتي تتحقق من خلال توفر المعايير التالية¹:

الفرع الأول: معايير قانونية

هناك العديد من المؤسسات المهنية في معظم الدول تسعى الى تطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال وضع تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركات، بما يتوافق مع متطلبات قانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها

الفرع الثاني: معايير رقابية

يعتبر عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة ، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري، ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

الفرع الثالث: معايير مهنية

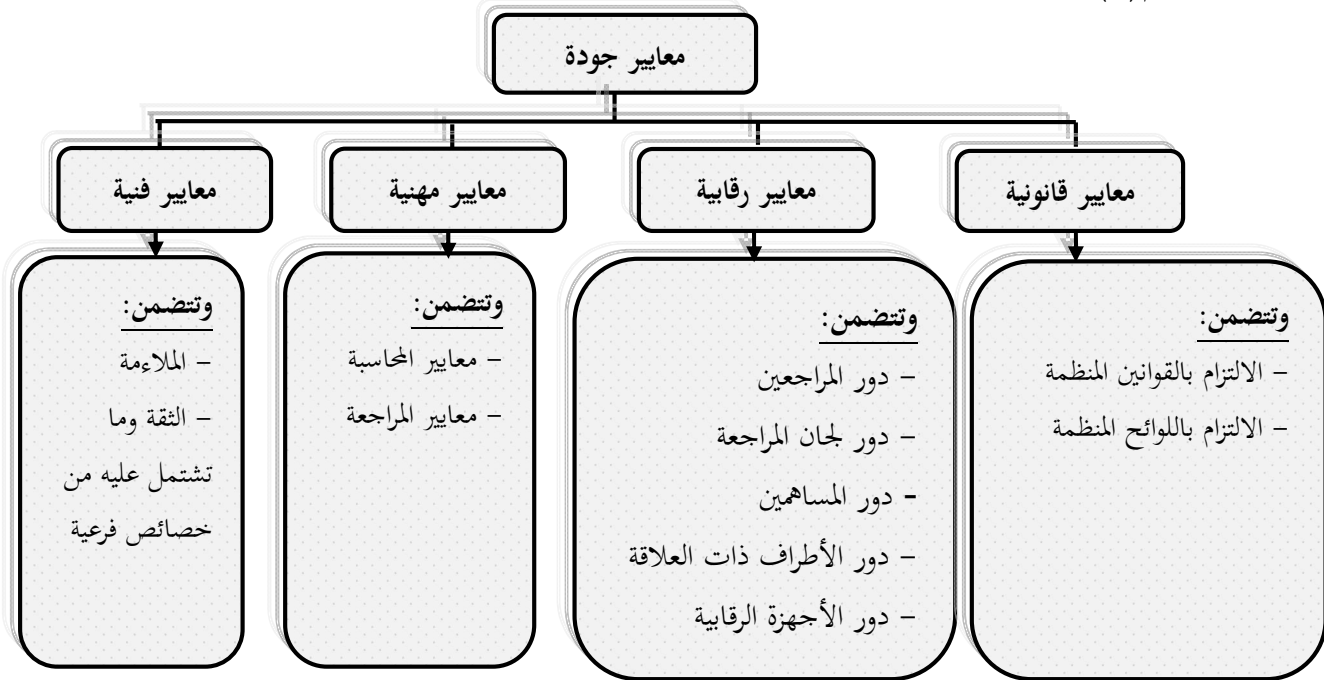
تهتم الهيئات والمجالس المهنية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ظهر مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

الفرع الرابع: معايير فنية

إن تواجد معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

¹ بكوش سارة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية، جامعة فراحات عباس، سطيف، 2010-2011.

الشكل رقم (6): معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية نظرية-مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببناها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص23.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، وسوف نركز على المعايير الفنية، والمعايير المهنية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح.

خلاصة:

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي، ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات القرض العام، مشتملة على القوائم المالية الموحدة، والتي تعدها الوحدات التجارية والصناعية والمالية، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، وتشمل المجموعة المتكاملة من القوائم المالية، الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية.

كما يمكن اعتبار القوائم المالية الصورة الفتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة من الزمن كما تعتبر القوائم المالية الاداة الرئيسية المساعدة للمستثمرين والمساهمين وإدارة المنشأة والمهتمين بحالة المنشأة في اتخاذ القرار الامثل والصائب.

الفصل الثالث: دراسة حالة

مؤسسة –EMBAG–

برج بو عرييج

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري من الموضوع سنحاول في هذا الفصل إسقاط النتائج النظرية التي توصلنا إليها عمليا في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة EMBAG ومحاولة الإجابة على أسئلة الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة، وقد وقع اختيارنا لهذه المؤسسة للأسباب التالية:

- كونها مؤسسة عمومية وبالتالي تكون درجة الإفصاح لديها أكبر من المؤسسات الخاصة التي قد تعتمد على السرية والتحفّظ خاصة.
- توظف المؤسسة إطارات سامية ذات خبرة كبيرة في المحاسبة.
- مؤسسة متفتحة على الجامعة إذ سمحت لنا بالاطلاع على كل الوثائق التي طلبناها دون تحفظ، بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها العمال للطلبة.
- وقد تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة.
- المبحث الثاني: قبول المهمة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
- المبحث الثالث: فحص الحسابات واعداد التقرير

المبحث الأول: تحديد وتعريف ميدان الدراسة

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة

الفرع الأول: نشأة المؤسسة

ظهرت الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية بموجب الأمر رقم 86/11 المؤرخ في 27 جانفي 1968، ثم تمت إعادة هيكلاها وتغيير اسمه إلى: الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة بالورق والورق المقوى بمقتضى المرسوم رقم 192 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1985 وهي تسعى إلى إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى استغلال وتنمية نشاطات إنتاج العجين السيلولوزية وورق التغليف، وكذا الورق السميكة والمنتوج وتحويله إلى صناعات تامة ونصف مصنعة.

وفي سبتمبر 1998 تحول المصنع الصناعي للورق والسيلولوز بطاقة إنتاجية قدرها 300.000 طن سنويا ورقم أعمال قدره: 605 مليار دج

ويتوفر المجمع على سبعة فروع مستقلة ومؤسسة للتسيير تحوي أربع مركبات لإنتاج العلب وشبكة لتوزيع المنتجات الورقية وشبكة للورق المسترجع والمستعمل

تقع الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريرج على بعد "1" كلم جنوب المدينة على الطريق الوطني رقم "45" الرابط بين البرج وولاية مسيلة وتتربع على مساحة قدرها 28 هكتار، 7.5 منها مغطاة، وتم إنشائها من طرف المؤسسة الإيطالية "INGEGO" حيث انطلقت الأشغال في 11 ماي 1975، وانتهت في 20 أوت 1978، وقد قامت الشركة المنجزة بتشغيل الوحدة فعليا في عملية الإنتاج يوم 11 جانفي 1979، ويتمحور نشاط الوحدة أساسا في تلبية السوق الوطنية من أكياس ومواد التغليف الخاصة بالمواد الغذائية، والصيدلانية والتجميل..... الخ ولقد تحصلت الشركة على شهادة ISO 9001/2000 الخاصة بجودة التسيير في: 20 أوت 2003

إلى جانب هذا تستغل المؤسسة الفضلات من الورق في إنتاج بعض المنتجات الثانوية كالصور واليوميات الاشهارية..... الخ.

ومن أهم نشاطات المؤسسة، التعامل مع المؤسسات التي يربط نشاطها بها ونذكر على سبيل المثال: المؤسسة الوطنية للإسمنت ومشتقاته SNMC والمؤسسة الوطنية للحبوب SOMPC وتشغل المؤسسة 562 عاملا، والجدول التالي يوضح توزيع مستخدميها:

الجدول رقم 3: توزيع مستخدمي الشركة الوطنية

البيان	عدد العمال	النسبة المئوية
عمال عاديين	288	51.24
إطارات متوسطة	242	43.06
إطارات سامية	08	1.42
إطارات	24	4.27

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة

مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة هي مؤسسة عمومية متخصصة في تحويل الورق بأصنافه وطباعته وتملك

خطين أساسيين للإنتاج وهما:

أولاً: خط خاص بإنتاج الأكياس بأنواعها:

1. أكياس كبيرة الحجم.

2. أكياس متوسطة الحجم.

3. أكياس صغيرة الحجم.

ثانياً: خط مختص في إنتاج العلب المطوية

بالإضافة إلى خط ثانوي يقوم بإنتاج متنوع

1. منتجاتها

الجدول رقم 4: يوضح منتجات المؤسسة لأربع السنوات الأخيرة.

المنتج	السنوات	2010	2011	2012	2013
أكياس كبيرة الحجم		8796	6514	8409	8721
أكياس متوسطة وصغيرة الحجم		827	736	528	126
علب مطوية		1773	1679	1561	1650
المجموع		11558	8929	10498	10497

2. مبيعاتها

الجدول رقم 5: يوضح مبيعات المؤسسة لأربع سنوات الأخيرة

الوحدة: الكمية الطن، المبلغ ب: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
المبيعات	الكمية	المبلغ	الكمية	المبلغ
أكياس كبيرة	8015	403	6967	807982
أكياس صغيرة ومتوسطة	741	61	754	116412
علب مطوية	1945	127	1670	19383
المجموع	10701	591	9421	127565

3. أسواق المؤسسة ومنافسيها

أ. أسواقها: تسوق المؤسسة منتجاتها حسب النوعية وهي كما يلي:

✓ أكياس كبيرة الحجم: وتسوق إلى شركات الاسمنت ومشتقاته، شركات تغذية الأنعام وشركات مواد البناء.

✓ أكياس صغيرة ومتوسطة الحجم: الموزعين الخواص، زبائن مختصين في تغليب وتغليف المواد الغذائية القهوة،الخ.

✓ العلب المطوية: أهم زبون هو شركة "صيدال"، تأتي بعدها مؤسسات مختصة في صناعة مواد التطهير والنظافة بالإضافة إلى مؤسسات مختصة في صناعة المواد الغذائية.

أما على المستوى الخارجي فتقوم الشركة، بتصدير بعض منتجاتها من حين لآخر إلى الدول المجاورة وبالأخص تونس

ب. أهم المنافسين:

✓ الأكياس كبيرة الحجم:

- على مستوى الولاية: مجمع مهساس ومؤخرا تم بيعه إلى شركة أوراسكوم المصرية

- خارج الولاية: شركة خاصة موجودة في ولاية تيزي وزو.

✓ الأكياس الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- على مستوى الولاية: لا توجد منافسة

- خارج الولاية: المنافسة منتشرة عبر كافة التراب الوطني.

✓ العلب المطوية:

- على مستوى الولاية: لا توجد منافسة

- خارج الولاية: هناك منافسين لا ثالث لهما على مستوى التراب الوطني موجودان

بالجزائر العاصمة وهما: Tonic Emballage * Générale Emballage

ورغم المنافسة الشرسة الموجودة في السوق والتي يغلب عليها طابع اللاشعورية (بيع بضائع بدون فاتورة، التهرب من الضريبي والجبائي) وغيرها من التصرفات التي تصدر بالأخص من القطاع الخاص في الوقت الذي تخضع فيه المؤسسة لقوانين الدولة، تبقى المؤسسة رائدة في مجال التغليف خاصة من حيث الجودة والأسعار المعمول بها وكدليل على ما سبق ذكره فالشركة متحصلة على شهادة عالمية ايزو 9001/2000 والتي تقر بجودة هذه المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

الفرع الأول: تعريف مديريات ومصالح الشركة

تبعاً لمبدأ تقسيم المهام وتحديد الوظائف والمسؤوليات فإن الوحدة تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح في إطار عمل منسق ومنسجم لتحقيق التسيير الفعال والمتكامل لتحقيق الأهداف الإنتاجية، وسوف أتطرق إلى أهم المديريات الموجودة بالهيكل التنظيمي.

أولاً: المديرية العامة

تقوم بالتنسيق والمتابعة بين المديريات من خلال تسطيرها إلى سياسة عامة واستراتيجيات العمل لبلوغ الأهداف المسطرة ومهمتها الأساسية الإشراف العام على مختلف نشاطات الوحدة، وتنسيق بين مختلف الدوائر لضمان السير الحسن للمركب كما تعتبر همزة وصل بين المديريات الأخرى والمدير العام والتي تتكون من: مراقبة التسيير، ومجلس الإدارة والأمن

الجدول رقم 6: يوضح العمال في المديرية العامة

التعداد المصلحة	ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
مجلس الإدارة	05	16.12	02	02
مراقبة التسيير	03	09.61	00	00
الأمن	21	67.74	00	00
المجموع	29	93.54	02	06.46
				31

المصدر: مصلحة المستخدمين

ثانياً: مديرية التجارة

وتمثل مركز حساس في المؤسسة لكونها همزة وصل بين الزبون والمصالح الإنتاجية، فهي تستلم الطلبات من الزبائن وتقوم بتحويلها إلى المصالح الإنتاجية، لتستلمها فيما بعد كموايد مصنعة وجاهزة لتحول إلى الزبائن، وفي نفس الوقت فهي تسهر على توفير الجودة والسماع المستمر لشكاوي الزبائن واقتراحاتهم وذلك لضمان عملية تحسين المنتج باستمرار، كما تقوم بجلب الأموال المحصل عليها من عملية البيع وتحويلها إلى مديرية المالية، بالإضافة إلى التسويق بعملياته من إشهار وتوزيع وتتكون من دائرة بيع الأكياس ودائرة بيع العلب ومصلحة البيع.

الجدول رقم 7: يبين عدد العمال في مديرية التجارة

المصلحة	التعداد	ذكور		إناث	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الإدارة		10	37.03	00	00
البيع		11	40.74	04	14.82
التسويق		02	7.40	01	01
المجموع		23	85.18	04	14.82
					27

ثالثا: مديرية الإنتاج

هي التي تترجم طلبيات الزبائن إلى منتجات وذلك عن طريق تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة وتتم هذه العملية على مستوى الورشات عن طريق برمجة الآلات المسخرة لإنجاز مختلف الطلبيات في الآجال المحددة، وتحتوي هذه المديرية غالبية العمال في المؤسسة بنسبة 37.52% كما أنها تضم نشاطين أساسيين:

1. تحقيق الإنتاج من خلال إشرافها على جميع خطوط الإنتاج.

2. الصيانة من خلال إشرافها على مصالح الصيانة المختلفة.

وتعمل على تتبع الإنتاج في كل مرحلة بالوحدة وتتكون هذه المديرية من ثلاثة: مصلحة الأكياس، مصلحة العلب، مصلحة الاستثمار الجزئي، والجدول أدناه يمثل المصالح والأقسام التابعة لهذه المديرية.

الجدول رقم 8: يوضح عدد العمال في مديرية الإنتاج

المصلحة	التعداد		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الطباعة	37	14.8	01	0.4		
مراقبة النوعية	29	11.6	01	0.4		
مصلحة العلب	52	20.8	00	0.0		
مصلحة الأكياس	117	46.8	02	0.8		
الاستثمار الجزئي	08	3.2	00	0.0		
الفنون التشكيلية والبرمجة	03	12	00	0.0		
الطباعة	34	13.6	00	0.0		
المجموع	246	98.4	04	1.6	250	

رابعاً: مديرية التموين

هي القاعدة الأساسية التي تتركز عليها مصلحة تسير المحزونات بحيث تقوم بتوفير طلبات مديرية الإنتاج وهي توفر المواد الأولية وما يرافقها من مواد كيميائية وغيرها اللازمة للعملية الإنتاجية، إضافة إلى ضمان النقل من وإلى المؤسسة وتنقسم إلى دائرة التموين ومصلحة تسير المحزونات وفي الجدول التالي سنبين عدد العمال في هذه المديرية.

الجدول رقم 9: يوضح عدد العمال في مديرية التموين

المصلحة	التعداد		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الإدارة	10	37.03	00	0.0		
البيع	11	40.74	04	14.82		
التسويق	02	7.40	01	0.1		
المجموع	23	85.18	04	14.82	27	

خامسا: مديرية الموارد البشرية

هي مديرية تهتم بشؤون العاملين وتسهر على الاستعمال العقلاني لليد العاملة وتسعى إلى تحقيق ظروف عمل جيدة وتحسينها باستمرار، بالإضافة إلى بعض الوظائف والمهام الأخرى كالاستقطاب، الاختيار، التعيين، التكوين، التحفيز.. الخ. وتتكون من مصلحة المستخدمين، ومصلحة التوظيف والتكوين، والجدول التالي يوضح المصالح التابعة لها وعدد العمال

الجدول رقم 10: يوضح عدد العمال في المديرية

المصلحة	العدد		النسبة %		التعداد
	ذكور	إناث	النسبة %	العدد	
الإدارة	09	02	37.5	8.33	
البيع	08	02	33.33	8.33	
التسويق	02	01	8.33	4.16	
المجموع	19	05	73.16	20.84	24

1. مصلحة المستخدمين: وتتمثل مهمتها في متابعة العاملين من حيث الأجور ودفع التأمينات

الاجتماعية واحترام القوانين السارية المفعول والسهر على تطبيق القوانين الداخلية للوحدة فيما يخص تنظيم سلوك الأفراد وذلك بفعل المنازعات فيما بينهم.

2. مصلحة التوظيف والتكوين: تهتم بتكوين العمال الجدد والمترشحين بصفة خاصة ودفع الكفاءة

في المستوى الإنتاجي للعمال القدامى بصفة عامة

سادسا: مديرية المالية والمحاسبة

هي القلب النابض للمؤسسة حيث تترجم كل عمليات الإنتاج والبيع إلى الأموال تسدد بها تكاليف المنتجات، استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة أو هي التي توفر الجانب المالي الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة، وتنقسم إلى دائرتين: دائرة المحاسبة العامة، دائرة المحاسبة التحليلية.

الجدول رقم 11: يبين عدد العمال في مديرية المالية

المصلحة	التعداد		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المحاسبة العامة	06	54.54	02	18.18		
دائرة المحاسبة التحليلية	03	27.27	00	00		
المجموع	09	81.81	02	18.19	11	

1. **المحاسبة العامة:** تقوم بجمع وتسجيل وتبويب وتلخيص كل نشاطات المؤسسة، العمليات، التبادلات، التدفقات، وهذ في دفاتر محاسبية بطريقة منضمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل ويقوم المحاسب بتفسير عمليات النشاط الممكنة للتعبير عنها بالنقود وتمكن معرفة مدى تطور ذمة المؤسسة تتمثل في عناصر الأصول والفصول.
2. **دائرة المحاسبة التحليلية:** تسمح هذه المحاسبة بالتحليل الدقيق لكل شروط الاستغلال على مستوى المؤسسة بحيث يتم تقديم التكاليف السلعية والخدماتية من اجل تحديد سعر البيع وسعر التكلفة.

سابعاً: المديرية التقنية

هي المديرية التي تقوم بإصلاح الآلات والمعدات الإنتاجية وصيانتها بالكيفية الني تتضمن العملية الإنتاجية إضافة إلى خدمات أخرى تقدمها المؤسسة مثل إصلاح العطل الكهربائي والميكانيك وتتوزع إلى خمسة مصالح: مصلحة الخدمات، مصلحة الكهرباء، مصلحة المنهجية والتنظيم، دائرة الصيانة.

جدول رقم 12: يوضح عدد العمال

المصلحة	التعداد		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المنهجية والتنظيم	13	26	01	02		
مصلحة التجديد	12	24	00	00		
الكهرباء	10	20	00	00		
والميكانيك	14	28	00	00		
المجموع	49	98	01	02	50	

ثامنا: مراقبة النوعية

تقوم بمراقبة مدى جودة المادة الأولية سواء كانت مستوردة أو محلية، كل المواد المستهلكة على النطاق الواسع كما يحق لها قبول أو رفض أية مادة كانت تدخل هذه المصلحة في حدود صلاحياتها حتى على مستوى ما بعد البيع

تاسعا: مديرية التدقيق ومراقبة التسيير وأنظمة المعلومات

تقوم بتسجيل كل المعلومات ومعطياتها وأنواعها، إن الحاسوب من شأنه ضبط كل الحسابات كالأجرة، المخزون، المبيعات، المشتريات في ظروف جد قصيرة، وتعمل على تحرير معاملات الوحدة، وتنقسم هذه المديرية إلى: مصلحة واحدة وهي مصلحة الإعلام الآلي حيث تهتم هذه المصلحة بمساعدة كل الدوائر في حل مشاكلها التسييرية اليومية باستعمال تقنيات الإعلام الآلي وبالأخص إدارة شؤون المستخدمين كما تساعد وبصفة خاصة إدارة المحاسبة والمالية وذلك باستخراج كل الوثائق المستعملة مثل:

✓ القوائم المحاسبية

✓ ملفات الزبائن

✓ مصلحة الموردين

كما أن لهذه المصلحة دورا هاما في المعالجة والمحافظة على المعلومات والمعطيات المالية والتي تستحوذ عليها الوثائق المحاسبية والإدارة للوحدة.

عاشرا: مديرية الأمن

وهي تسهر على سلامة وامن الوحدة، وهي مجهزة بالوسائل الضرورية، كما تحتوي على فرقة خاصة للتدخل ضد الحرائق.

المطلب الثالث: إمكانيات وأهداف المؤسسة

الفرع الأول: إمكانيات المؤسسة

إن مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة تتوفر على إمكانيات بشرية ومادية ومالية كبيرة وأخرى بشرية هائلة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة وهي:

أولا: إمكانيات مادية

وتظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: يوضح الإمكانيات المادية لشركة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

العدد	الإمكانيات
10	آلات الطباعة
10	آلات التفصيل والتقطيع
07	آلات الطي والتلصيق السريع
08	آلات الأكياس صغيرة الحجم
10	آلات الأكياس كبيرة الحجم
01	آلات طبع الورق
04	آلات تقطيع الورق والورق المقوى
08	آلات رفع الأثقال

المصدر: مديرية الإنتاج

ثانيا: الإمكانيات البشرية

تتوفر المؤسسة على إمكانيات بشرية مؤهلة وذات خبرة وتعمل على السير الحسن وتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث تنقسم هذه الإمكانيات إلى:

1. إطارات سامية

2. إطارات.

3. أعوان التحكم

4. منفذين

5. بالإضافة إلى عمال مؤقتين

وتقوم المؤسسة بتحديد وإحصاء العمال كل شهر ونبيين في هذا الجدول الإمكانيات البشرية المحصل عليها، والجدول الموالي يوضح الإمكانيات البشرية

الجدول رقم 14: يوضح الإمكانيات البشرية في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

المصلحة	التعداد		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
إداريين	115	26.76	15	3.48		
عمال	295	68.60	05	1.16		
المجموع	410	95.36	20	4.64	430	

ثالثا: الإمكانيات المالية:

إن مؤسسة EMBAG محل التبرص يقدر رأس مالها ب: 2.584.530.000.00 دج وتعتمد على أموالها الخاصة بنسبة 100% وتلجأ إلى القروض البنكية والتي تعتبر ديون قصيرة الأجل في الحالات الطارئة كاستقبال طلبات تفوق القدرات المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية فإن الشركة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني متوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيلولوزية قابلة لإنتاج الورق.

كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشفة الإدارات العمومية، وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يلائم مع كل منتج نظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة، حيث إن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج

وتسعى الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة في إطار مخطط التنمية إلى:

- ✓ توفير مناصب الشغل.
- ✓ تحقيق النوعية الإنتاجية.
- ✓ توفير المواد الاستهلاكية.
- ✓ منافسة المنتجات العالمية وجلب العملة الصعبة.
- ✓ تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني ورفع قيمة الإنتاج الوطني.

✓ تحقيق المخطط السنوي مع المؤسسات من نفس النوع.

✓ المشاركة في تطوير و تنمية عملية استعادة المتوجات السيولوجية.

وبعد اختيار الشركة لمنهج التسيير وفقا لنظام تسيير الجودة حسب مقياس ايزو 9001/200 سطرت مجموعة من الأهداف السنوية، يتم التقييم شهر لكل نشاطاتها، والقيام بعمليات التصحيح المناسبة، وفي الوقت المناسب، ثم تتقدم بالتقييم السنوي النهائي ومن ثم قياس مدى نجاح طريق العمل في كل مديرية ومن الأهداف الاستراتيجية التي سطرته الشركة لسنة 2006 ما يلي:

أولا: بالنسبة لمديرية التجارة

- رفع حصة الشركة في السوق، من خلال رفع حجم مبيعاتها
- رفع نسبة رضا الزبون عن المنتج المقدم

ثانيا: بالنسبة لمديرية الإنتاج

- تخفيض نسبة النفايات الناتجة عن نقص المواد الأولية

ثالثا: بالنسبة للموارد البشرية

- الرفع من كفاءات الأفراد من خلال دورات تكوينية.

المبحث الثاني: قبول المهمة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: قبول المهمة

لقد تم التطرق إلى هذا العنصر في الإطار النظري لمراجعة الحسابات وهذا تذكير ما جاء سابقا: تتم قبول مهمة مراجع الحسابات عند استلامه اقتراح من إحدى المؤسسات وهذا طبعا بعد الاتفاق على كل الشروط المنصوص عليها في قانون محافظ الحسابات

المطلب الثاني: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

في إطار مهمة محافظة الحسابات للسنة الختامية ل 2012/12/31، قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلي وكذا الاجراءات المحاسبية وهذا لضمان شرعية وصدق الحسابات المنجزة بالتنظيم المحاسبي والإداري الحالي والساري المفعول على مستوى مؤسسة EMBAG-SPA، الفحص الذي تم إجراؤه لمعرفة مواصفات الرقابة الداخلية وفحص عمل الإجراءات والتأكد من تطبيقها الصحيح وبصفة دائمة.

الفحوصات المنجزة تبين لنا ما يلي:

الفرع الأول: تشخيص التنظيم المحاسبي

المراجعة في المؤسسة EMBAG-SPA، أجري على تقييم التنظيم المحاسبي وفعالية نظام الرقابة الداخلية ومصادقية الحسابات، الهدف النهائي كان من أجل تقديم رأي مدعم على نوعية القوائم المالية.

الفرع الثاني: نقاط الضعف الأساسية التي تم كشفها

1. غياب خلية مكلفة بحساب التكاليف.
2. ضعف في مراقبة القيود المحاسبية التي تعود إلى قلة وجود أفراد مؤهلين على مستوى المحاسبة.
3. ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات العملية

الفرع الثالث: توجيهات حول التنظيم المحاسبي

نجاعة دائرة المحاسبة والمالية ونوعية الأعمال المنجزة يتوقف على الصرامة والاشراف من طرف DFC، والتي نوصي بضرورة إنجاز ما يلي:

1. المراقبة المنتظمة والدائمة للعمليات والقيود المحاسبية.
2. تكوين المحاسبين.
3. تحسين التنظيم الداخلي.

تحديد الوظائف لكل موظف على مستوى دائرة المحاسبة بشكل يسمح بتحقيق الفعالية، ومن الأفضل تحديد لكل شخص محاسبي أو مالي دوره وكذا المهام الواجب إنجازها ضمن التنظيم مع توضيح حدود مسؤولياته وكذا الوثائق الواجب إنتاجها.

الفرع الرابع: احترام الأحكام القانونية والتنظيمية: Le respect des formes l'égaies et réglementaires
وضعية احترام الأحكام القانونية والتنظيمية تقدم كالتالي:

الجدول رقم 15: يوضح الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها

التعيين	النصوص	التعليق
اليومية العامة	المادة 09 من القانون التجاري	ممضى ومؤشر عليه يوم 2000/09/30
دفتر الأجر	المادة 10 من القانون التجاري	ممضى ومؤشر عليه يوم 2000/09/30.
دفتر الأجر	المرسوم التنفيذي 98/98 ل 1999/03/06	ممضى ومؤشر عليه يوم 2009/01/05 مسك منتظم.
سجل الأفراد	المرسوم التنفيذي 98/98 ل 1999/03/06.	ممضى ومؤشر عليه يوم 2006/07/04 مسك منتظم.
سجل النظافة، الأمن وطب العمل	المرسوم التنفيذي 98/98 ل 1999/03/06.	ممضى ومؤشر عليه يوم 1997/03/08 مسك منتظم.
سجل الفحوصات التقنية للتجهيزات والآلات الصناعية	المادة 08 من القانون 03/90 ل 1991/02/06.	ممضى ومؤشر عليه يوم 2005/05/31 مسك منتظم.
سجل اشعارات التنفيذ	المادة 08 من القانون 03/90 ل 1991/02/06.	ممضى ومؤشر عليه يوم 2007/04/10 مسك منتظم.

الفرع الخامس: حفظ الأرشيف

الأحكام القانونية والتنظيمية التي تصنف شروط محكمة لمسك المحاسبة من أجل أن يبقى ذا قيمة مدعمة
ويعتمد عليها كأداة دعم ووسيلة إثبات
يوصى مؤسسة EMBAG-SPA بأن تقوم بطبع كل القوائم الشاملة (دفتر الأستاذ، اليوميات المساعدة...) والتي يجب الاحتفاظ بها ضمن حوامل آلية CD وهذا حفاظا على ضياعها.

المبحث الثالث: فحص الحسابات واعداد التقرير

المطلب الأول: فحص الحسابات

لقد قمنا بفحص الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية العمومية EMBAG-SPA المتعلقة بالسنة المختتمة في 2013/12/31 حيث القوائم المالية معدة حسب التشريع الساري للنظام المحاسبي المالي (SCF) توجد في الملاحق لهذا التقرير العام.

الفرع الأول: فحص جميع الوثائق خاصة

الميزانية في نسختها النهائية حيث أن المجاميع الصافية للأصول والخصوم وصلت إلى 2803064478.90 دج مع نتيجة ربح مقدرة ب: 18213513.92 دج.

1. الملحقات بالميزانية.

2. ميزان المراجعة بعد الجرد.

3. جرد التثبيات والمخزونات.

الفرع الثاني: جرد التثبيات والمخزونات

الجرد المادي للتثبيات والمخزونات تم إنجازه من طرف أفراد المؤسسة وفي هذا الإطار تم إنشاء لجنة مركزية للجرد مكلفة بمتابعة الملف وتم تصنيفها بقرار رقم: 362/م ع/2013 ليوم 2013/12/12.

أولاً: حسابات الميزانية – أصول

1. أصول غير جارية

أ. التثبيات المعنوية:

هذا البند من التثبيات المعنوية للمؤسسة EMBAG-SPA وصل في 2013/12/31 إلى مبلغ إجمالي خام مقدر ب: 796313.00 دج ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 16: يوضح القيم الصافية للتثبيات المعنوية

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
20	تثبيات معنوية	796313.00	796313.00	–
	المجاميع	796313.00	796313.00	–
28	الاهتلاكات	355343.00	228353.00	126990.00
	القيمة المحاسبية الصافية VNC	440970.00	567960.00	126990.00–

التطورات: فيما يتعلق بهذا البند لا نلاحظ أي تغيير بالنسبة للسنة السابقة 2012.

ب. التثبيات العينية:

بند التثبيات المادية لمؤسسة EMBAG-SPA قدر في 2013/12/31 بمبلغ إجمالي:

2216834210.95 دج ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 17: يوضح القيم الصافية للتثبيات المادية

رقم الحساب	تعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
211	أراضي	1305326411.50	1305326411.50	11487431.29
213	مباني	511388242.50	511388242.50	
218/215	تثبيات عينية	391021842.71	379534411.42	
24	أخرى	9097714.24	9097714.24	
	تثبيات عينية أخرى خارج الخدمة			
	المبلغ الإجمالي	2216834210.95	2205346779.66	11487431.29
28	الاهتلاكات	734732296.67	702108612.88	32623683.79
	القيمة المحاسبية الصافية VNC	1482101914.28	1503238166.78	- 21136252.50

التطورات: هذا البند يشكل الذمة المالية للمؤسسة والتي تتشكل أساسا من الأراضي بعد إعادة تقييمها الذي تم في سنة 2007 وكذلك تجهيزات الإنتاج.

- الفحوصات المنجزة على التثبيات العينية

الفحوصات التي تم إجراؤها تهدف إلى ما يلي:

✓ فحص المقتنيات أو المكتسبات التي تمت خلال السنة والتي كانت محور تدخلاتنا على أساس الفواتير.

✓ فحص إجراءات الجرد.

✓ مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي.

✓ فحص طريقة تقييم الجرد.

✓ فحص ملف التثبيات.

التطورات: نلاحظ تطور موجب للتثبيات المادية بمبلغ إجمالي: 11487431.29 دج مقارنة بالسنة السابقة 2012 ويفسر بالمكتسبات الجديدة التالية:

✓ قطع غيار بمبلغ 11095174.02 دج

✓ معدات الغسيل والمعالجة بمبلغ: 31000.00 دج

✓ تركيب التدفئة بمبلغ: 76923.08 دج

✓ تجهيزات مكتب بمبلغ: 249300.00 دج

✓ معدات وأثاث منزلي بمبلغ: 14500.00 دج

✓ معدات اجتماعية أخرى بمبلغ: 20534.19 دج

المجموع: 11487431.29 دج.

ج. التثبيات قيد الإنجاز:

وصل المبلغ الإجمالي لهذا البند لمؤسسة EMBAG-SPA في 2012/12/31 693000.00 دج ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 18: المبالغ الإجمالية للتثبيات قيد الإنجاز

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
232	تثبيات قيد الإنجاز	693000.00	693000.00	-
	المبالغ الإجمالية	693000.00	693000.00	-

لا نلاحظ أي تغير مقارنة بسنة النشاط 2012.

د. التثبيات المالية:

إن مبلغ التثبيات المالية لمؤسسة EMBAG-SPA وصل في 2013/12/31 إلى 22136375.34 دج ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 19: القيم المحاسبية الصافية للتثبيات المالية

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
274	حقوق سلفيات على عقود	5847160.00	5153043.00	694117.00
133	تمويل الضرائب المؤجلة على الأصول	16289215.34	16176862.30	112353.04
	المبالغ الإجمالية	22136375.34	21329905.30	806470.04
297	المؤنات	146520.00	146520.00	–
	القيمة المحاسبية الصافية VNC	21989855.34	21183385.30	806470.04

التطورات:

✓ القروض الخاصة بعقد إيجار التمويل:

5847160.00 دج

هذا المبلغ يمثل القروض الممنوحة للعمال خلال سنوات سابقة ولا يستدعي أي ملاحظة من طرفنا.

✓ الضرائب المؤجلة على الأصول:

16289215.34 دج

هذا الرصيد يمثل مبالغ الضرائب المؤجلة على الأصول التي تم تثبيتها خلال السنوات الأخيرة ويفسر كما يلي:

– الافتتاحية:

16176862.30 دج.

– التعديل من ضريبة سنة 2013:

112353.04 دج.

هـ. الجرد المادي للتثبيات:

الجرد المادي للتثبيات على مستوى مؤسسة EMBAG-SPA تم إنجازه إلى 2013/12/31 من طرف

فرق حساب الجرد التي تم تصنيفها وفقا للقرار رقم 308/م ع 2013/ يوم 2013/11/18 تحت إشراف

المديرية المركزية للجرد. وبعد المقارنة بين الجرد المادي والجرد المحاسبي لم يتم العثور على أي فارق

و. الاهتلاكات:

الفحوصات التي تم إجراؤها على طريقة حساب الاهتلاك لم تكشف على أي مخالفة؛ المؤسسة تتبع طريقة الاهتلاك الخطي في حساب المخصصات وتطبق المعدلات المتعارف عليها مهنيًا.

2. أصول جارية:

أ. المخزونات: إن قسم المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز لمؤسسة EMBAG-SPA حدد في 2013/12/31 بمبلغ إجمالي 520899967.76 دج ويفسر كما يلي:

الجدول رقم 20: القيم المحاسبية الصافية للمخزونات

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
31	مواد أولية	220628322.84	234722766.63	-14094433.79
32	تمويلات أخرى	117524883.17	122618916.46	-5094033.79
33	منتجات قيد الإنجاز	7057768.74	-	7057768.74
35	منتجات منتهية	114688158.66	30600555.62	84087603.04
37	مخزونات لدى الغير	61000834.35	799500.00	60201334.35
	المبالغ الإجمالية	520899967.76	388741738.71	132158229.05
39	المؤونات	10871966.51	12476824.14	-1604857.63
	القيمة المحاسبية الصافية	510028001.25	376264914.57	133763086.68

✓ الفحوصات التي تم إجراؤها:

إن الفحوصات التي تم إجراؤها على هذا القسم تضمنت الأهداف الرئيسية التالية:

- فحص إجراءات القيام بالجرد
- مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي.
- فحص طريقة القيام بالجرد.
- فحص شرعية وصدق ومستوى المؤونات المكونة.

✓ تطورات قسم المخزونات:

تم تسجيل ارتفاع زيادة في المخزونات ب: 132158229.05 دج مقارنة بالسنة الماضية 2012 هذه الزيادة أساسا بالمنتجات تامة الصنع والمخزونات لدى الغير.

مشتريات سنة 2012 قدرت بمبلغ 778340300.00 دج هذه المشتريات تمت حسب القواعد والاجراءات الموجودة بالمؤسسة.

✓ حركة المخزونات:

- المؤسسة تطبق طريقة الجرد الدائم
- التسجيل المحاسبي للمدخلات يتم على أساس حزمة نظم الفواتير المبررة بوصولات تسليم ووصل طلبيات.
- الاستهلاكات يتم تسجيلها على أساس وصولات الاستهلاك التي ترسلها مصلحة تسيير المخزونات.

تقييم المخزونات يتم حسب الطرق التالية:

- دخول السلع والمواد الأولية يتم تقييمها على أساس تكلفة الشراء والتي تتكون من سعر الشراء والتكاليف الملحقة.
- تقييم الاستهلاكات بالتكلفة السوطية المرجحة.
- يتم تحديد الفضلات والمهمات بتكلفة الإنتاج في نهاية السنة.

✓ حساب 37 مخزونات لدى الغير:

61000834.35 دج

يتمثل هذا المخزون في استيراد الورق ومواد التشحيم والتي تمت تسويتها في جانفي 2014.

✓ الجرد المادي للمخزونات:

تم إجراء الجرد المادي للمخزونات إلى 2013/12/31 من طرف فرق للحساب تم تعيينها في 2013/12/17 وفقا لمحضر اجتماع لجنة رقابة وتلخيص الجرد.

نتج عن عملية مقارنة الجرد المادي مع الجرد الحاسبي فارق سلبي يقدر: 28318.69 دج، هذا الفارق يخص المنتجات النهائية من الأكياس متوسطة الحجم المقدرة ب: 26100 كيس. هذا الأخير لم تتم تسويته في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة في سنة 2013.

✓ حساب 39 المؤنات:

10871966.51 دج

انخفاض في المخزون تم إعداده خلال سنة 2013 بقيمة 10871966.15 دج ويخص مخزونات مينة (قطع غيار ولوازم أخرى مستهلكة)، هذا الانخفاض قدر ب: 100%. هذه المؤونة تم تشكيلها طبقا لقرار مجلس الإدارة في: 2013/12/26.

ب. الزبائن والحسابات الملحق:

إن بند الزبائن والحسابات الملحق لمؤسسة EMBAG-SPA بلغ في 2013/12/31 إلى مبلغ إجمالي قدر

ب: 411364170.74 دج ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 21: القيم المحاسبية الصافية للزبائن والحسابات الملحق

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
411	الزبائن	268324361.73	192821650.48	75502711.25
45/44/42/409	مدينون آخرون	94693572.44	92831681.38	1861891.06
44	ضرائب ومحقاتها	48346236.57	34953697.08	13392539.49
	المجاميع	411364170.74	320607028.94	90757141.80
39	المؤونات	17721414.07	24955833.38	-7234419.81
	القيمة المحاسبية الصافية	393642756.67	295651195.06	97991561.61

الفحوصات التي تم إجراؤها على قسم الزبائن والحسابات الملحق سمحت بالتأكد من أن تحليل الحسابات قد تم إلى غاية 2013/12/31.

الاختبارات التي تمت على مستوى هذا البند كان هدفها:

- فحص الأحداث الأساسية التي تمت خلال السنة.
- فحص مبدأ استقلالية السنوات.
- مقارنة السندات المبررة مع التقييدات المحاسبية.
- مراقبة المقاربة البنكية.
- تقييم الشرعية ومستوي المؤونات المكونة ومطابقتها لمختلف محاضر الاجتماع.
- تعليقات على حسابات الزبائن والحسابات الملحق

✓ حساب 411 الزبائن:

268324361.73 دج

ديون الزبائن بتاريخ 2013/12/31 قدرت ب: 268324361.73 دج وهي تمثل ديون على زبائن مختلفة

هي كالتالي:

- قطاع خاص: 36668047.52 دج

- مؤسسات وطنية: 155417295.93 دج

- الشركات التابعة: 67341460.78 دج

- خصومات الضمانات: 8897557.5 دج

ميزان الحقوق تم إعداده حسب فترة الاستحقاق، هذه الحقوق كانت في بداية السنة بمبلغ: 192821650.48 دج، وقد عرفت ارتفاعا ب: 75502711.25 دج مقارنة بالسنة السابقة.

✓ حساب 49 مؤونات على الحقوق:

17721414.07 دج.

لقد تم تشكيل مؤونة على الحقوق خلال سنة 2013 بمبلغ 17721414.07 دج، هذه المؤونة مفصلة كما يلي:

- مؤونة الزبائن: 17719414.07 دج.

• زبائن القطاع العام: 8533657.75 دج.

• زبائن القطاع الخاص: 9185756.32 دج.

- مؤونة حسابات أخرى مدينة: 2000.00 دج.

• ديون مقدمة على الأجور: 2000.00 دج.

هذه المؤونة تم تشكيلها طبقا لقرار مجلس الإدارة في: 2013/12/26.

✓ حساب 45/44/42/409 مدينون آخرون: 94693572.44 دج.

هذا الحساب بحل كما يلي:

- صندوق العمل الاجتماعي: 7108162.70 دج.

هذا المبلغ يبين دين للعمل الاجتماعي لسنة 2013.

- موردين آخرون تسبيقات مدفوعة: 5569427.68 دج.

كانت التسبيقات للموردين على النحو التالي:

- باربيرس روزا: 2912572.46 د.ج.
- تسبيقات أخرى: 2656855.22 د.ج.
- تسبيقات للعمال: 619200.00 د.ج.
- مستحقات الدولة: 1156275.23 د.ج.
- يتعلق الأمر بدفع أجور لحساب ANEM للأفراد الذين تم توجيههم للمؤسسة.
- تسبيقات مقدمة للفروع: 80240506.83 د.ج.

هذه التسبيقات المقدمة للفروع المقدرة بمبلغ 80240506.00 د.ج هي مبررة ومدعمة بحالات المقارنة الممضاة من طرف الشركاء.

✓ حساب 44 الضرائب والحسابات الملحقة: 48346236.57 د.ج.

هذا الحساب يحل كما يلي:

- تسبيق على الضريبة على أرباح الشركات IBS 7239872.03 د.ج.
- الرسم على القيمة المضافة TVA: 11778777.78 د.ج.
- تسبيقات على الرسم على القيمة المضافة TVA 29327586.76 د.ج.
- رصيد حسابات TVA مطابقة للتصريح G50 لشهر ديسمبر 2013.

✓ متاحات وما يماثلها:

بند المتاحات وما يماثلها لمؤسسة EMBAG-SPA بلغ إلى غاية 2013/12/31 مبلغ 393812638.36 د.ج. ويحل كما يلي:

- حساب الاستغلال: 47549265.69 د.ج.
- حساب العملة (1): 7461998.49 د.ج.
- حساب العملة (2): 452057.32 د.ج.
- الصندوق: 180167.81 د.ج.
- صكوك مدفوعة للقبض: 33014149.05 د.ج.
- اعتمادات: 55155000.00 د.ج.
- توظيف: 25000000.00 د.ج.

تم إجراء عملية المقارنة لحسابات البنك إلى غاية 2013/12/31، حالة المقارنة هذه مبررة بشهادة الرصيد بالبنك ولا تحوي أي عمليات مغفلة.

الرصيد الذي تم إظهاره بالنسبة للصندوق الرئيسي للمؤسسة مدعم بواسطة محضر جرد الصندوق ل: 2013/12/31.

ثانيا: حسابات الخصوم

1. رؤوس الأموال الخاصة:

بلغت رؤوس الأموال الخاصة لمؤسسة EMBAG-SPA في 2013/12/31 إلى مبلغ: 2668329325.63 دج. وتحلل كما يلي:

الجدول رقم 22: حساب رؤوس الأموال الخاصة

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
101	رأس المال الصادر	2548530000.00	2548530000.00	-
103	العلاوات والاحتياطات	79537930.69	134299493.26	-54751562.56
105	فارق إعادة التقييم	6411.50	6411.50	-
12	النتيجة الصافية	18213513.92	54783249.11	-39569735.19
111	الترحيل من جديد	-13502043.85	-57500725.03	43998681.18
	المجاميع	2668785812.26	2777790596.71	-50332616.57

✓ حساب 101 رأس المال الصادر: 2584530000.00 دج.

هذا المبلغ يمثل رأس مال المؤسسة المملوك للمجمع GIPEC.

✓ حساب 103 العلاوات والاحتياطات: 79537930.69 دج.

هذا الرصيد يمثل تخصيص الاحتياطات وهذا طبقا للائحة رقم 02 للجمعية العامة العادية بتاريخ 2013/04/02.

✓ حساب 105 فارق إعادة التقييم: 6411.50 دج.

هذا الرصيد يمثل فارق إعادة التقييم الذي تم خلال السنوات السابقة.

✓ حساب 12 النتيجة الصافية: 18213513.92 دج.

هذا المبلغ يمثل نتيجة الربح لسنة 2013.

✓ حساب 11 الترحيل من جديد: 13502034.85 دج.

هذا الرصيد يمثل تعديل الضريبة المتعلقة بإعادة استثمار 30% من الربح وأيضا عقوبة التأخير المقدرة ب: 25%.

2. الخصوم غير الجارية:

إن مبلغ الخصوم غير الجارية لمؤسسة EMBAG-SPA حدد إلى غاية 2013/12/31 بمبلغ: 23740141.29 دج، ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 23: قيم الخصوم الغير الجارية

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
134	ضرائب مؤجلة ومؤونات	-	-	-
15	مؤونات ومنتجات مقيدة سلفا	23182167.34	23773499.21	-591331.78
	المجاميع	23182167.34	23773499.21	-591331.78

أهداف إجراء اختبارات على مستوى هذا البند تضمنت أساسا ما يلي:

- فحص جميع الديون المعبرة الموجودة أو الجارية إلى غاية تاريخ اختتام السنة، هل هي مقدمة بشكل صحيح في القوائم المالية وبمبالغ صحيحة.
 - فحص التصنيف والمبررات الأساسية للديون المسجلة خلال السنة.
 - فحص استقلالية السنوات.
 - إجراء رقابة على تحليل الحسابات.
- إن ديون فرع EMBAG إلى 31 ديسمبر 2013 تمثل التزامات المؤسسة خصوصا نحو موردو المخزونات، المؤسسات المالية، موردو الخدمات.

✓ حساب 15 مؤونات ومنتجات مقيدة سلفا: 23182167.43 دج

هذا الحساب يحلل كما يلي:

رصيد أول السنة: 23773499.22 دج

تعديلات سنة 2013: -591331.78 دج

3. الخصوم الجارية:

بند الخصوم الجارية لمؤسسة EMBAG-SPA حدد إلى غاية 2013/12/31 بمبلغ:

110973422.10 دج، ويحلل كما يلي:

الجدول رقم 24: قيم الخصوم الجارية

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
40	موردون وحسابات ملحقة	88657544.20	23313960.28	65343583.92
44	ضرائب	6452798.53	15134338.74	-8681540.21
45 إلى 48	ديون أخرى	15863079.37	30041157.64	-14178078.27
	المجاميع	110973422.10	68489456.66	42483965.44

✓ حساب 40 الموردون والحسابات الملحقة: 88657544.20 د.ج.

هذا الرصيد يمثل ديون الواردين المحليين وهي بالتفصيل كالتالي:

- موردو المخزونات والخدمات: 81302862.41 د.ج.
- موردو التثبيات: 153480.48 د.ج.
- فواتير لم تصل: 7217201.31 د.ج.

✓ حساب 44 ضرائب: 6452798.53 د.ج.

هذا الرصيد مكون من مبلغ الرسم على النشاط المهني TAP لشهر ديسمبر 2013.

✓ حساب 42/43/44/45/46 دين أخرى: 15863079.37 د.ج.

هذا الرصيد يحلل كما يلي:

- مساهمة الأجراء في النتيجة: 91933.00 د.ج.
- مستحقات الموظفين: 31575.00 د.ج.
- الضريبة على الدخل الإجمالي: 1164327.51 د.ج.
- ديون على الفروع: 1151792.30 د.ج.

ثالثا: حسابات النتائج

1. النواتج:

قدرت النواتج لسنة 2013 بمبلغ: 1122111677.69 د.ج. حيث شهدت انخفاضا بقيمة

208930462.46 د.ج مقارنة بما هو مسجل بسنة 2012، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى الانخفاض في

رقم الأعمال بمبلغ: 259592743.27 د.ج.

جدول رقم 25: حسابات النتائج لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
70	رقم الأعمال	985586076.40	1245178819.67	-259592743.27
72	التغير في المنتوجات	91145371.78	555867.70	90589504.08
75	المخزنة	531753.78	4499489.50	-3967735.72
78	المنتجات العملياتية الأخرى	83719489.79	77643687.06	-38924197.27
76	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والتمويلات منتجات مالية	6128985.94	3164276.22	2964709.72
	المجاميع	1122111677.69	1331042140.15	-208930462.46

2. الأعباء:

قدرت الأعباء لسنة 2013 بمبلغ: 1103898163.77 دج مقابل ما هو مسجل في سنة 2012 بمبلغ: 1276258891.04 دج، حيث شهدت انخفاضا بقيمة 172360727.27 دج. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض المشتريات المستهلكة بقيمة: 121214823.78 دج.

جدول رقم 26: حسابات الأعباء لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

رقم الحساب	التعيين	رصيد إلى 2013/12/31	رصيد إلى 2012/12/31	التغير
61+60	مشتريات مستهلكة	773795155.60	895009979.38	-121214823.78
62	خدمات خارجية	42328160.48	70434922.19	-28106761.71
63	أعباء العاملين	199455424.82	210306027.12	-10850602.30
64	ضرائب ورسوم	13833480.05	19078814.65	-5245334.60
65	الأعباء التشغيلية	1719573.87	2577816.74	-858242.87
68	الأخرى	61215064.36	59869948.26	1345116.10
	المخصصات	7004487.52	4232481.54	2772005.98
66	للاهلاكات المؤنات	4659170.11	13436013.74	-8776843.63
695	وخسائر القيمة أعباء مالية الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة	-112353.04	1312887.42	1425240.46
	المجاميع	1103898163.77	1276258891.04	172360727.27
				-

المطلب الثاني: تقرير الرأي والتقارير الخاصة

الفرع الأول: تقرير الرأي "المصادقة"

إلى السادة:

تنفيذا للعهد التي أوكلت لنا من طرف جمعيتكم العامة، لنا الشرف أن نقدم لكم تقرير المصادقة المتعلق بالسنة الختامية لـ 2013/12/31 للمؤسسة الاقتصادية العمومية EMBAG ذات الأسهم.

رقابتنا تمت ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول وحسب معايير وقواعد المهنة. هذه الرقابة تضمنت استعمال معايير السلوك وأدب المهنة التي تسمح بالحصول على ضمانات الحسابات السنوية لا تحتوي على أي مخالفة معتبرة.

تضمنت فحص جميع العناصر الدالة والمبررة للمعطيات الواردة في الحسابات السنوية وكذا تقييم المبادئ المحاسبية المطبقة.

معايير وقواعد المهنة التي تم التقيد بها لفحص الحسابات للمؤسسة الاقتصادية العمومية EMBAG _ SPA المتوقفة في 2013/12/31 سمحت بتقديم ملاحظات بشكل مفصل تضمنها القسم التقني الملحق بهذا التقرير لمحافظ الحسابات.

من جهة أخرى تجدر الإشارة بأن الخبرة الخارجية لها إمكانية تطبيق طريقة معالجة (تسجيل واهتلاك) مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة (APPROCHE PAR COMPOSANT) إذا كانت مدة انتفاعها مختلفة أو إذا كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة المادة 4/121 من النظام المحاسبي المالي] على مستوى المؤسسة قد تم إسنادها إلى مكتب خبرة وهذا طبقا للائحة رقم 02 لمجلس الإدارة وفقا لمحضر الاجتماع بتاريخ 2013/12/20.

كل التسويات المقترحة من طرف الخبرة تم تجسيدها في ميزانية المؤسسة الختامية لـ 2013/12/31، غير أن رأي الجمعية العامة يوصي به.

الفرع الثاني: رأي حول الحسابات

مع الأخذ بعين الاعتبار للتحفظات المتعلقة بالملاحظات المقدمة في التعليق على الحسابات وبالأخذ بعين الاعتبار لأخلاقيات ومعايير المهنة التي تم الالتزام بها وتنفيذها حسب ما تقتضيه أخلاقيات المهنة، في تقديرنا نشهد أن الحسابات السنوية كما هي مقدمة في التقرير الاتي أنها صادقة وشرعية وتعتبر عن صورة صادقة للنتيجة وعمليات السنة الماضية، وكذا الوضعية المالية والذمة لشركتكم لنهاية سنة 2013.

الفرع الثالث: رأي حول تقرير التسيير السنوي

طبقا لأحكام المادة 4715 BIS للمرسوم التشريعي رقم 93-08 لـ 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم لللائحة 59-75 لـ 26 سبتمبر 1975 المتضمنة القانون التجاري، قمنا بإجراء فحص على مدى صحة المعلومات المقدمة حول حسابات الفرع لمؤسسة شركة التوضيب وفنون الطباعة في تقرير التسيير السنوي لمجلس الإدارة للسنة المالية 2013.

ليس لنا أي ملاحظات نقدمها حول الصدق والانسجام للمعلومات المقدمة مع تلك الواردة في القوائم المالية والمحاسبية الختامية لـ 2013/12/31.

الفرع الرابع: تقرير خاص بالاتفاقيات

المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم 93/08 المتعلق بالقانون التجاري بأن كل اتفاقية بين الشركة و واحد إداريها سواء مباشرة أو غير مباشرة لا بد أن تخضع لترخيص المسبق لمجلس الإدارة وإلا كانت لاغية ونفس الشيء بالنسبة للاتفاقيات بين الشركة ومؤسسة أخرى أو أحد إداريها ومالكها، مشارك، مسير إداري أو مدير المؤسسة.

تطبيقا لهذه الأحكام لم يتم إشعارنا بأي اتفاق تم في هذا الإطار حسب المادة
نتيجة المؤسسة خلال السنوات الخمسة الأخيرة:

المادة 6/678 للمرسوم رقم 08/93 ل 25 أبريل 1993 المعدلة والمكملة لللائحة رقم 57/75 ل 26 سبتمبر
1975 المتضمنة القانون التجاري
تتضمن موافقات الجمعية العامة العادية من طرف محافظ الحسابات في تقدير خاص بنتائج الخمسة سنوات
الأخيرة

الجدول رقم 27: نتائج خمسة سنوات الأخيرة لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

السنة	ربح	خسارة
سنة 2009	90778670.45	
سنة 2010	76539563.81	
سنة 2011	136306528.78	
سنة 2012	9155529.48	
سنة 2013	547832249.11	

الفرع الخامس: المصادقة على مبالغ الأجور المقدمة ل 5 أشخاص الأحسن أجرا

المادة 3/680 من القانون التجاري

المبلغ الإجمالي للأجور الصافية المدفوعة من طرف المؤسسة الاقتصادية العمومية EMBAG ل 05 أشخاص
الأحسن أجرا لسنة 2013 وصلت إلى: 5053286.00 دج
هذا المبلغ موزع كالتالي:

الجدول رقم 28: المبالغ الإجمالية ل 5 أشخاص الأحسن أجرا

اللقب	الإسم	الأجر القاعدي	AV+IVP	الأجر الخاضع للضريبة	S.S	IRG	NET
زايد	مصطفى	839306.35	151800.00	1399394.62	123388.47	271518.96	1057310.91
سايف	أحمد	780000.00	249600.00	1102247.25	84327.72	220306.80	508333.83
بريش	محمد	715000.00	252600.00	1198904.63	93590.61	236548.05	676231.71
ختال	نورالدين	715000.00	259800.00	1215966.83	94565.94	238707.80	837768.39
سلام	ساسى	650000.00	252000.00	953670.97	69396.02	201657.00	710896.66

الفرع السادس: حالة مكافآت الحضور لمجلس الإدارة

طبقا للمادة 611 و 632 من القانون التجاري ولوائح الجمعية العامة للمساهمين قمت بمراجعة مكافآت

الحضور المقدمة لأعضاء الإدارة لسنة 2013

الجدول رقم 29: المبالغ الخاصة بمكافآت الحضور لمجلس الإدارة

الإسم واللقب	المؤهل	عدد الحصص	مبلغ مكافآت الحضور	IRG	المبلغ الصافي
زايد مصطفى	الرئيس	05	37000.00	3700.00	33300.00
حامدي نور	عضو	06	42000.00	4200.00	37800.00
سعداوي عمر	عضو	05	34000.00	3400.00	30600.00
قسرى سعيد	عضو	06	42000.00	4200.00	37800.00
قاصد	عضو	02	13000.00	1300.00	11700.00
عباس	عضو	04	32000.00	3200.00	28800.00
رمضاني	عضو	03	24000.00	2400.00	21600.00
المجاميع		31	224000.00	22400.00	201600.00

حالة المهمات إلى الخارج ل سنة 2013

الجدول رقم 30: تكاليف المهمات الى الخارج

الإسم واللقب	الوظيفة	موضوع المهمة	المكان	مدة المهمة	تكلفة المهمة	
حاجي عزالدين	رئيس مصلحة الأكياس	زيارة الصالون الدولي PLAST	المغرب	04 أيام	46809.80	أعباء المهمة 430 يورو
رحمون عمر	رئيس خط الأكياس		المغرب	04 أيام	39189.60	أعباء المهمة 360 يورو
					102717.00	تكاليف السفر

الفرع السابع: حساب الأصل الصافي ل 2013/12/31

المادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري

إلى السادة أعضاء الجمعية العامة العادية لشركة التوضيب وفنون الطباعة-SPA

طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 20 للمرسوم التشريعي 08/93 ل 25 أفريل 1993، المعدلة والمتممة للائحة

75-59 ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري نعلمكم أن حسابات المؤسسة العمومية الاقتصادية

شركة التوضيب وفنون الطباعة SPA- قدمت في 2013/12/31 أصل صافي موجب بمبلغ

2668785812.26 دج

هذا المبلغ تم حسابه على أساس المعطيات المقدمة في ميزانية المؤسسة EMBAG-SPA الختامية ل

2013/12/31 وفقا للتفصيل الآتي:

الجدول رقم 31: الأصل الصافي لسنة 2013

المبلغ	التعيين
2584530000.00	رأس المال الجماعي
79537930.69	الاحتياطات
6411.50	فارق التقييم
-13502043.85	الترحيل من جديد
18213513.92	نتيجة ال سنة 2013
2668785812.26	مبلغ الأصل الصافي

الفرع الثامن: معلومات خاص حول الأسهم الضامنة وأخذ المساهمات

المادة 619 و 837 من القانون التجاري

إلى السادة أعضاء الجمعية العامة العادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية EMBAG-SPA

أولاً: الأسهم

طبقاً لأحكام المادة 619 من القانون التجاري نعلمكم بأن الطابع العمومي لرأس المال المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة التوضيب وفنون الطباعة SPA والجمعية بين أيدي مساهم واحد نجعل من أحكام المادة غير مطبقة

ثانياً: الحصول على مساهمات

طبقاً لأحكام المادة 731 و 837 من القانون التجاري نعلمكم بأن المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة التوضيب وفنون الطباعة SPA لا تملك أي أسهم في شركات أخرى.

خلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى شركة التوضيب وفنون الطباعة ببرج بوعريرج وبناءا على التقرير المالي لسنة ومقارنته مع السنة السابقة لهذا الأخير والتي تخص كل من الميزانية، جدول حساب النتيجة ، تبين أن لمراجعة الحسابات دور جوهري واساسي في التحقق من سلامة وصحة هذه القوائم ، فأى خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة تلقائية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على استمراريته، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليد قوائم مالية تكون ممثلة للوضع المالية الحقيقية للمؤسسة.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، مصر، إسكندرية، الدار الجامعية: ، 2003)
2. احمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، مؤسسة الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996
3. امين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008
4. حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، مصر، المكتبة العصرية، 2007
5. حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2000
6. خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار الراية عمان، عمان، 2006
7. دونالد كيسو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب احمد حامد حجاج، المملكة العربية السعودية، الرياض، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، 2005
8. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،
9. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009
10. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية عمان، 2008
11. سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك (بيروت، لبنان، اتحاد المصار العربية، 2000
12. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2004، ج1
13. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية- أساسا لإعداد والعرض والتحليل ، مصر، إسكندرية، الدار الجامعية، 2002
14. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، (دار النشر جيطلي: برج بوعريريج-الجزائر، 2009)
15. عبد الفتاح صحن واخرون، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، دار النشر للثقافة، مصر، 2004
16. عبد الوهاب نصر علي، القياس والافصاح المحاسبي ، (الاسكندرية، مصر، الجزء الاول. الدار الجامعية، 2007)
17. عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، الجزء الأول، 2001،

18. على أحمد أبو الحسن ومحمد سمير صبان، المحاسبة المتوسطة، المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي، (الدار الجامعية: إسكندرية-مصر، 1997)
19. الفين اريتر وجيمس لوبك، ترجمة احمد حامد حجاج ومحمد عبد القادر الديسبي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006
20. محمد التوهاميطواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)
21. محمد السيد سرايا، اصول وقواعد المراجعة والتدقيق، (الاسكندرية، مصر، دار المعرفة، 2002).
22. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
23. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002
24. محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004_2005
25. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009
26. محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008
27. محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، القاهرة، 2003
28. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، عمان، الأردن، دار المسير للنشر، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثالثة 2011
29. نصر الدين بن نذير وعمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.
30. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000
31. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2000
32. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، (عمان، الأردن، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2003،

1. الأخضر لقلبي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
2. بكوش سارة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
3. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل احتمالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، باتنة، الجزائر، 2008/2009.
4. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
5. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
6. فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2003/2004.
7. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، فلسطين، غزة، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2005.
8. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

الملتقيات:

1. علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "" تجارب تطبيقات وافاق"" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.
2. هوارى سويسي، بدر الزمان حمقاني، مداخلة بعنوان، نموذج مقترح مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

الجرائد والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 27/03/91 المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات المادة 64 ص 657.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 09-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخ في: 25-03-2009.

3. وزارة المالية، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، 2002

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ali Tazdait, maitrise **du système comptable financier**,^{1erEd} ACG, Alger 2009
2. CatherineMaillet, **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS**, Edition BERTI , 2006 p : 22.
3. Donald E. kieso, jerry j. Weygand, terry D. warfield, **intrmdiat Accounting**, 2nd Edition publisher, john wiley & sons, new York, USA, 2007
4. HamimiAllel, «**Le contrôle interne et l'élaboration du bilan comptable**», Alger, O.P.U.1993
5. Jean Raffegeau, pierre dufils, Ramon Gonzalez, Frank I.Ashworth, techniques et pratique des Affaires: Audit et contrôle des comptes, Edition PUBLI-UNION,paris, 1979
6. Le Système Comptable Financier, Conseil national de la comptabilité, 2009
7. LLIONNEL.C &GERARD.V: **audit et control interne** ; Dallos ; paris